العلاقة بين الاستقرار السياسي ومعدل التضخم فى مصر

د. على عبد الرؤف عبد العاطى محمود
مدرس الاقتصاد بمعهد أكتوبر العالي للاقتصاد

مقدمة

يُعد الاستقرار السياسي أحد الأهداف الرئيسة التي تسعى إليها كافة النظم السياسية فى العالم، وذلك لما يشكله الاستقرار من تأثيرات إيجابية على جميع مناحى الحياة فى أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يرتبط بقاء الأنظمة السياسية باستقرارها وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المجتمع المختلفة. ويخضع الاستقرار السياسي عادة إلى درجة من التأثير والنسبية عبر كل مرحلة من تاريخ النظام السياسي للدولة، ويتأثر بأنماط البنية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة فى المجتمع، وطبيعة تركيب وبناء النظام السياسي، الذي يتفاعل مع اتجاهات السلطة والتى تكون عادة محكومة بعوامل داخلية وإقليمية ودولية، يتعرض من خلالها إلى تغيرات سياسية أو اقتصادية قد تُشكل تحديًا فى استقراره بصورة عامة (محمد، ٢٠١٨، ص ٨).

وقد أصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي محل اهتمام الكثير من الدراسات التطبيقية التي تهدف لفهم وتحليل أثرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتجدر الاشارة إلى أن مفهوم عدم الاستقرار السياسي يعتبر من أكثر المفاهيم غموضًا وتعقيدًا، فهو قد يضيق ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومى، أى اقتصاره فقط على التغيرات السريعة فى عناصر السلطة الحاكمة. وقد يتسع ليشمل أيضاً عدم الاستقرار المؤسسى، بمعنى التحولات السريعة فى الإطار المؤسسى للدولة من شكل معين إلى نقيضه، على سبيل المثال من الملكية إلى الجمهورية، ومن الحكم المدنى إلى الحكم العسكرى. ويزداد المفهوم اتساعاً ليشمل الصور المختلفة للعنف السياسي من أعمال شغب وتظاهرات وحروب أهلية وحركات انفصالية (الجزار، ٢٠١٣، ص١١٦). وتعتبر ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من السمات المشتركة للدول النامية ومن بينها مصر، حيث تعرضت مصر ولفترات طويلة لأحداث أدت إلى عدم الاستقرار السياسى.

كما أشارت العديد من التقارير إلى الخسائر الكبيرة التي لحقت بكافة المؤشرات الكلية للاقتصاد المصرى نتيجة عدم الاستقرار السياسى. فوفقًا لتقرير التنافسية العالمية لعامى ٢٠١٣ و٢٠١٤، فأن ما يعادل ٢٢,٩٪ من معوقات الاستثمار فى مصر تعود إلى عدم الاستقرار السياسي ثم يليه عدم الاستقرار الحكومى بنسبة ١٤,٧٪. بالإضافة إلى ذلك، أفاد تقرير المجلس الاقتصادى والإجتماعى للاتحاد الأفريقى بأديس أبابا الصادر فى مارس ٢٠١٣، بأن حالة عدم الاستقرار السياسي تؤدى إلى إضعاف احتمالات النمو فى دول شمال أفريقيا خاصة فى مصر وليبيا وتونس. وقد انعكس ذلك على المؤشرات الاقتصادية الأخرى، حيث أشارت التقارير الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث بلغت فى مصر حوالى ١٣,٣٪ عام ٢٠١٥، كما ارتفعت معدلات التضخم والتى تراوحت بين ١٠-١٢٪ سنويًا خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، والذى وصل إلى نحو ٢٩٪ عقب الاجراءات الاقتصادية الأخيرة ولعل تحرير سعر الصرف فى نوفمبير ٢٠١٦ أبرزها، فضلًا عن ارتفاع عجز الموازنة ليصل لحوالى١١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١٥.

تستهدف الدراسة تقدير العلاقة المباشرة بين عدم الاستقرار السياسي والتضخم بالإضافة إلى قياس الأثر النسبى لكل من هذه القنوات على التضخم ولعل أبرزها الانفاق الاستهلاكى الحكومى، باستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي Vector Autoregressive (VAR)، وقد تم اختيار عام ١٩٨٢ كبداية للدراسة لأنه شهد ظهور الدليل الدولى لمخاطر الدولة (ICRG)، والذى يمكن الحصول منه على الرقم القياسى لعدم الاستقرار السياسى. أما اختيار عام ٢٠١٧ ليكون نهاية الفترة لأنه يمثل أحدث البيانات التي يمكن الحصول عليها من الدليل الدولى لمخاطر الدولة (ICRG) فيما يتعلق بمؤشر عدم الاستقرار السياسي وبيانات البنك الدولى وبعض الجهات الرسمية فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية.

وفى ضوء ما سبق تتمثل الإشكالية الأساسية للدراسة الحالية فى الإجابة على التساؤل الرئيسى التالى:

«هل توجد علاقة بين عدم الاستقرار السياسي والتضخم فى مصر؟»

وتثير هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلى:

ما هو مفهوم عدم الاستقرار السياسي وكيفية قياسه؟

ما هو وضع الاستقرار السياسي فى مصر؟

هل هناك تأثير متبادل بين عدم الاستقرار السياسي والتضخم فى مصر؟

ما هى أهم القنوات التي تؤدى لانتقال أثر عدم الاستقرار السياسي على التضخم فى مصر؟

وبناءً على ذلك، تتمثل أهمية الدراسة الحالية فى بحث وتحليل الأسباب الحقيقية التي تدفع إلى الأزمات السياسية، والتى تؤدى فى النهاية إلى عدم الاستقرار السياسي وتأثير ذلك على التضخم من خلال تأثيره على زيادة عجز الموازنة العامة الناتج من زيادة الانفاق الاستهلاكى الحكومى، وعجز الميزان التجارى، فضلاً عن المعروض النقدى (M2) لما يشكله من أثارة مباشرة على معدلات التضخم.

فمن الناحية التطبيقية تتمثل أهمية الدراسة فى مساعدة صانعى السياسات الاقتصادية فى مصر على التحديد الدقيق لأثر عدم الاستقرار السياسي على المؤشرات الاقتصادية الكلية عامة ومعدل التضخم بشكل خاص، وتحديد أهم قنوات الإنتقال لهذا الأثر بتحديد نسبة مساهمة كل منها فى الأثر الكلى لعدم الاستقرار السياسي مما يساهم فى وضع السياسات المناسبة التي تهدف إلى تخفيض الأثر السلبى لهذه القنوات على التضخم.

وفى ضوء ما سبق، استندت الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها زيادة حالة عدم الاستقرار السياسي يؤدى إلى زيادة معدلات التضخم فى مصر، وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسة فرضيات فرعية هى:

يؤدى عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكى الحكومى؟

يؤدى عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة عجز الميزان التجارى؟

يؤدى عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة المعروض النقدى (M2)؟

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تعتمد الدراسة على الأسلوب التحليلى لتناول مفهوم عدم الاستقرار السياسي وطرق قياسه وأهم محدداته، كما اعتمدت الدراسة أيضًا على المنهج القياسى من خلال تقدير العلاقة المباشرة بين عدم الاستقرار السياسي والتضخم بالإضافة إلى قياس الأثر النسبى لكل من قنوات انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي على التضخم باستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتيVAR) Vector Autoregressive)، وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة عناصر رئيسية هم: تطور مؤشر عدم الاستقرار السياسي فى مصر، تطور معدل التضخم فى مصر، أهم قنوات انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي على التضخم فى مصر، تقدير العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والتضخم في مصر، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات فضلاً عن المراجع التي استندت إليها الدراسة.

أولاً: تطور مؤشر عدم الاستقرار السياسي فى مصر:

لقد مرت مصر بالعديد من الأحداث التي فرضت عليها حالة من عدم الاستقرار السياسي كما شهدت العديد من حالات اغتيال أحد كبار المسئولين، وكان أبرزها اغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١، وأحداث الأمن المركزى التي وقعت في ٢٥ فبراير١٩٨٦، والتى تظاهر على أثرها عشرات الالاف من مجندى الأمن المركزى احتجاجاً على سوء أوضاعهم وتشريب بعض الشائعات عن مد سنوات الخدمة لخمس سنوات، وفي ١٢ أكتوبر عام ١٩٩٠ أغتيل رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب على كوبرى قصر النيل، إضافة للعديد من العمليات الإرهابية التي أثرت سلبًا على المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل عام ومعدل التضخم بشكل خاص، وكان من أهمها حادث الأقصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ وغيرها، والتى ترتب عليها فرض حالة الطوارئ لفترة زادت عن الثلاثين عامًا. وبالرغم من الأحداث السابقة تظل الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ من أسوأ الفترات التي شهدتها مصر فيما يتعلق بالاستقرار السياسي وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١)، بشكل تفصيلى إلى أن واقع الاستقرار السياسي فى مصر خلال فترة الدراسة وفقاً للمحددات الذي وضعها الدليل الدولى لمخاطر الدول، فإن ستة من محددات الاستقرار السياسي البالغ عددها ١٢ محددًا تقع في فئة المخاطر المرتفعة جدًا وذلك كما جاء فى مؤشر

(ICRG)، كما يوضح الجدول تطور مؤشر عدم الإستقرار السياسي خلال فترة الدراسة وفقًا لتقرير الدليل الدولى لمخاطر الدولة (ICRG) والذى يشير إلى ارتفاع درجة المخاطر بصفة خاصة بعد ثورة الخامس والعشرون من يناير٢٠١١، حيث بلغ مؤشر المخاطر السياسية بالنسبة لمصر في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ حوالى ٤٧ نقطة مما يعنى تصنيف مصر كدولة ذات مخاطر سياسية مرتفعة جدًا أقل من ٥٠ نقطة، وهى الفئة الأخيرة وأسوأ الفئات بالنسبة لهذا المؤشر بسبب تغير النظام السياسي وتولى المجلس العسكرى قيادة شئون الدولة.

وقد شهد عام ٢٠١٤ تحسنًا طفيفًا في قيمة المؤشر لتبلغ ٤٨,٥ نقطة ولكنها ظلت أيضًا فى نفس فئة المخاطر المرتفعة، واحتلت مصر الترتيب ١٢٥ من ١٤٠ دولة شملها التقرير من حيث درجة الاستقرار السياسي أى أنها كانت من ضمن أسوأ ١٦ دولة فى العالم من حيث المخاطر السياسية، وفى يناير ٢٠١٥، شهدت مصر تحسنًا طفيفًا أيضًا وحققت الحد الأدنى من ثانى أسوأ فئات الاستقرار السياسي ٥٠-٥٩,٩ نقطة، حيث بلغ المؤشر السابق بالنسبة لمصر ٥٠ نقطة، وتعكس الأرقام السابقة واقع مصر شديد السوء فيما يتعلق بالاستقرار السياسي إجمالًا، ولكن بتولى رئيس منتخب واكتمال أركان الحياة السياسية، أخذ مؤشر عدم الاستقرار السياسي لمصر في التحسن ليسجل نحو ٥١ نقطة في عام ٢٠١٧.

جدول رقم (١)، التطور فى مؤشر عدم الاستقرار السياسي لمصر خلال الفترة(١٩٨٢-٢٠١٧)

السنوات	مؤشر عدم الاستقرار السياسي	السنوات	مؤشر عدم الاستقرار السياسي
١٩٨٢	٥٧	٢٠٠٠	٥٩
١٩٨٣	٥٨	٢٠٠١	٥٧
١٩٨٤	٥٩	٢٠٠٢	٦٠
١٩٨٥	٥٤	٢٠٠٣	٥٤
١٩٨٦	٤٨	٢٠٠٤	٥٤
١٩٨٧	٥٨	٢٠٠٥	٥٤
١٩٨٨	٥٦	٢٠٠٦	٥٤
١٩٨٩	٥٨	٢٠٠٧	٥٢
١٩٩٠	٥٩	٢٠٠٨	٥٢
١٩٩١	٤٦	٢٠٠٩	٥٣
١٩٩٢	٥٢	٢٠١٠	٥٠
١٩٩٣	٥٤	٢٠١١	٤٥
١٩٩٤	٥٥	٢٠١٢	٤٤
١٩٩٥	٥٤	٢٠١٣	٤٤
١٩٩٦	٥٥	٢٠١٤	٤٨
١٩٩٧	٥٧	٢٠١٥	٥٠
١٩٩٨	٥٩	٢٠١٦	٤٧
١٩٩٩	٥٧	٢٠١٧	٥١

المصدر: الدليل الدولى لمخاطر الدولة، يناير٢٠١٧، International Country Risk Guide (ICRG)

ويشير الشكل رقم (١) إلى واقع الاستقرار السياسي فى مصر خلال فترة الدراسة وفقاً للمحددات الذي وضعها الدليل الدولى لمخاطر الدول.

شكل رقم (١): تطور مؤشر عدم الاستقرار السياسي فى مصر
خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١٧)

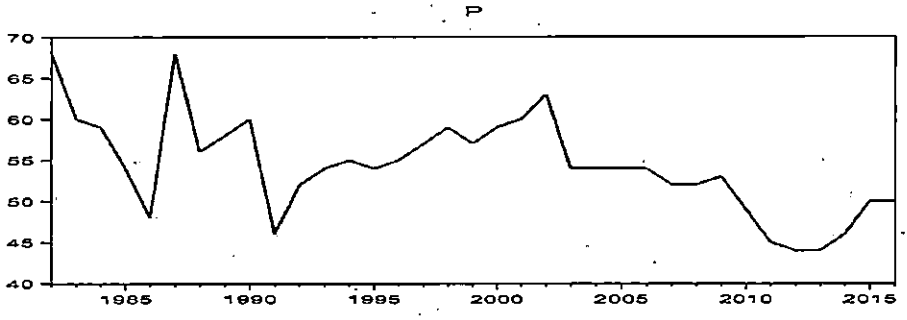

المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews٨.

يوضح الجدول رقم (٢) واقع محددات الاستقرار السياسي فى مصر ١٩٨٢-٢٠١٧، علماً بأن درجات المخاطر خمس مستويات تتراوح ما بين ٠-٤٩,٩ درجة مرتفعة جداً من المخاطرة، وعلى عكس ٨٠-١٠٠ درجة منخفضة جداً من المخاطر.

جدول رقم (٢) واقع محددات الاستقرار السياسي فى مصر (١٩٨٢-٢٠١٧)

المكونات	الحد الأقصى من النقاط	النقاط المحققة	نسبة المحقق	تصنيف المخاطر
الاستقرار الحكومى	١٢	٧,٠	٥٨,٣٪	مرتفعة
الظروف الاجتماعية والاقتصادية	١٢	٣,٥	٢٩,٢٪	مرتفعة جدًا
مناخ الاستثمار	١٢	٦,٠	٥٠,٠٪	مرتفعة
الصراعات الداخلية	١٢	٥,٥	٤٥,٨٪	مرتفعة جدًا
الصراعات الخارجية	١٢	٩,٠	٧٥,٠٪	منخفضة
الفساد	٦	٢,٠	٣٣,٣٪	مرتفعة جدًا
تدخل الجيش فى السياسة	٦	١,٥	٢٥,٠٪	مرتفعة جدًا

التوترات الدينية	٦	٢,٥	٤١,٧٪	مرتفعة جدًا
القانون والنظام	٦	٣,٠	٥٠,٠٪	مرتفعة
النزاعات العرقية	٦	٥,٠	٨٣,٣٪	منخفضة جدًا
المساءلة الديموقراطية	٦	٢,٠	٣٣,٣٪	مرتفعة جدًا
جودة البيروقراطية	٤	٢,٠	٥٠,٠٪	مرتفعة
الإجمالى	١٠٠	٥٠,٥٪		

المصدر: الدليل الدولى لمخاطر الدولة اصدارات، ٢٠١١- ٢٠١٧ International Country Risk Guide (ICRG)

وقد جاءت تلك المجددات وفقًا لارتفاع درجة المخاطر على الترتيب التالى:

تدخل الجيش فى السياسة، حيث حصلت مصر على مقدار ١,٥ نقطة من إجمالى ٦ نقاط، ويرجع ذلك للظروف التي مرت بها مصر والتى استوجبت تدخل الجيش في الحياة السياسية خلال الفترة التالية لعام ٢٠١٠ من فترة الدراسة.

الظروف الاجتماعية والاقتصادية، حيث حصلت مصر على ٣,٥ نقطة من ١٢ نقطة بنسبة ٢٩,٢٪، ويرجع ذلك لسوء الأداء الاقتصادى والتراجع الحاد لجميع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وكذلك زيادة الضغوط الاجتماعية وعدم الرضا الاجتماعى نتيجة زيادة معدلات البطالة والفقر.

الفساد حيث حصلت مصر على نقطتين فقط من إجمالى ٦ نقاط بنسبة ٣٣,٣٪، مما يدل على أن الجهود المبذولة لمكافحة هذه الظاهرة ليست بالقدر الكافى ولم تؤتِ ثمارها.

المساءلة الديمقراطية، والتى جاءت فى نفس ترتيب الفساد وبنفس النسبة ٣٣,٣٪، وقد يُعد ذلك أمرًا طبيعيًا فى دولة ما زالت تخطو خطواتها الأولى فى طريق الممارسة الديموقراطية.

التوترات الدينية، والذى سجل ٢,٥ نقطة من إجمالى٦ نقاط وبنسبة ٤١,٧٪، حيث شهدت مصر عديد من الأعتداءات على دور العبادة كحادث الأعتداء على كنيسة القديسين بالاسكندرية ٥ يناير ٢٠١١، وتصاعدت هذه الظاهرة في عام ٢٠١٣، والذى شهد بعض الاعتداءات على دور العبادة في عديد من المحافظات منها محافظة المنيا والجيزة.

الصراعات الداخلية، حيث شهدت مصر حالة غير مسبوقة من العنف السياسي والإرهاب والاضطرابات المدنية، وسجل هذا المحدد متوسطًا قدره ٥,٥ نقطة من ١٢ نقطة وبنسبة ٤٥,٨٪.

وفيما يتعلق بفئة المخاطر المرتفعة، فقد جاءت أربعة محددات فى تلك الفئة على النحو التالى:

مناخ الاستثمار حيث سجل الحد الأدنى لهذه الفئة ٥٠٪ خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، ويدل ذلك على حاجة مصر لبذل مزيد من الجهد لتحسين مناخ الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالبيئة القانونية وتسهيل إجراءات الاستثمار.

القانون والنظام حيث سجل نفس النسبة السابقة وهى ٥٠٪، ويدل ذلك المؤشر على حاجة مصر لاتخاذ المزيد من الإجراءات التي تكفل احترام القوانين من كافة أطياف المجتمع ومواجهة ارتفاع معدل الجريمة وأى محاولة للخروج عن القانون.

جودة البيروقراطية وبنفس النسبة السابقة أيضًا ٥٠٪، حيث تعانى مصر من ضعف الجانب الأكبر من المؤسسات الحكومية بالإضافة لغياب الرؤية، الأمر الذي أدى إلى تغيير كبير في السياسات الحكومية مع تعاقب الحكومات المختلفة.

الاستقرار الحكومى حيث بلغ متوسط النقاط المحققة ٧ من أصل ١٢ نقطة وبنسبة ٥٨,٣٪، وذلك نظرًا لعدم قدرة الحكومة على البقاء فى السلطة فترة طويلة، وانعكس ذلك في زيادة معدل التغييرات الوزارية خاصة بعد يناير٢٠١١ نتيجة الضغوط المجتمعية، كذلك عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تنفيذ برامجها المعلنة بفعل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها مصر كما تمت الإشارة إليه سابقاً.

وعلى الجانب الآخر، فإن هناك محددان يمثلان نقاط القوة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي في مصر كما يلى:

الصراعات الخارجية حيث حقق نسبة ٧٥٪ من إجمالى النقاط لهذا العنصر، أى أنه يقع في فئة المخاطر المنخفضة. ويعكس ذلك نجاح السياسة المصرية الخارجية في اكتساب ثقة المجتمع الدولى وكفاءة التعامل مع الضغوط الخارجية، خاصة فى أعقاب أحداث يونيو ٢٠١٣.

النزاعات العرقية والذى يعتبر أفضل محددات الاستقرار السياسي في مصر، حيث حقق ٨٣,٣٪ من إجمالى النقاط لهذا العنصر، كما أنه العنصر الوحيد الذي يُصنف ضمن فئات المخاطر المنخفضة جدًا. ويدل ذلك على أن المجتمع المصرى يتمتع بوحدة الصف إلى حد كبير، ولا يوجد به انقسامات تذكر ترجع لاختلاف اللغة أو الدين أو الجنسية.

ثانياً: تطور معدل التضخم فى مصر:

ويوضح الشكل رقم (٢) العلاقة بين معدلات نمو السيولة المحلية ومعدلات التضخم في السنوات من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٩، ويتضح من تحليل بيانات لكل الفترة عدم الاستقرار الذي شهدها لنمو والتذبذب الحاد في معدلات النمو من سنة لأخرى، كما يتضح (M٢) المستهدف في السيولة المحلية أيضا وجود علاقة ارتباط وثيقة بين معدلات نمو السيولة المحلية ومعدلات التضخم وهو ما يفيد أن ممارسات السياسة النقدية في تلك الفترة لم تحقق الاستقرار النقدي المنشود، ولم تحقق هدف استقرار الأسعار.

الشكل رقم (٢) يوضح العلاقة بين نمو السيولة والتضخم

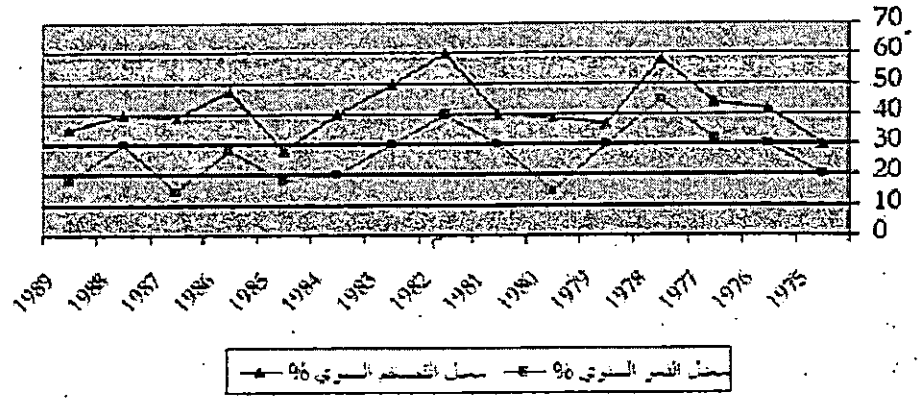

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، سنوات مختلفة.

وفي نهاية عقد الثمانينيات عانى الاقتصاد المصري من اختلالات هيكلية متعددة على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارج. وتمثلت الاختلالات الهيكلية الداخلية في زيادة الطلب المحلي عن قدرات الإنتاج المحلي، مما انعكس سلباً على القطاع الخارجي في شكل اختلال في ميزان العمليات الجارية وميزان المدفوعات. وقد رأى العديد من الاقتصاديين أن مظاهر هذا الاختلال المحلي تنعكس على مستوى التضخم السنوي المغذى من مختلف مصادر التمويل بالعجز والذي تساهم السلطات النقدية في تمويله بمصادر غير حقيقية، وطالب الاقتصاديون بضرورة الاعتماد على قوى السوق في مختلف الأسواق المالية بما فيها سوق الصرف الأجنبي الذي عانى من تشوهات كبيرة مستمرة على الرغم من محاولات الإصلاح الجزئية التي أدخلت عليه، وكذلك في أسواق السلع والخدمات (أبو العيون، ٢٠٠٣).

واعتمدت فلسفة الإصلاح الاقتصادي على ضرورة احتواء الطلب المحلي بناء على المؤشرات السعرية المستندة إلى قوى السوق، مع العمل على تقليص درجة تغلغل الحكومة وتدخلها في النشاط الاقتصادي من خلال تطبيق برنامج مكثف لخصخصة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وتحسين أسلوب إدارة المالية العامة للدولة وتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، ولتحقق هذا الهدف كان من الضروري البدء في تحرير الأسواق المالية وأسواق السلع من التشوهات التي اعترتها، فحررت أسواق النقد والصرف الأجنبي من القيود الإدارية، وحررت أسعار السلع من خلال تقليص

القيود السعرية ونظم التقنين الإداري في توزيع السلع، وفتح الباب أمام مشاركة القطاع الخاص في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي (أبو العيون،١٩٨٩)، ولكنها لم تأتى بثمارها نتيجة تراجع دور الدولة في الرقابة على الأسواق ومنع الممارسات الاحتكارية.

ويوضح الشكل رقم (٣) العلاقة بين معدلات نمو السيولة المحلية ومعدلات التضخم في السنوات من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠١. ويلاحظ أن السيطرة على معدلات نمو السيولة المحلية قد نجحت إلى حد كبير ليس فقط في الحد من معدلات التضخم المرتفعة، ولكن أيضاً في خفضه إلى معدلات منخفضة للغاية وهو ما يوضح نجاح السياسة النقدية في تحقيق هدف استقرار الأسعار، وعلى الرغم من التذبذب في بعض السنوات بمعدلات نمو المعروض النقدى ((M٢ لأسباب ترجع إلى تعديلات سعر الصرف أثره على تقييم بعض عناصر ومكونات المعروض النقدى، إلا أن هذه التعديلات لم تنعكس بسرعة على معدلات التضخم.

الشكل رقم (٣) يوضح العلاقة بين نمو السيولة والتضخم

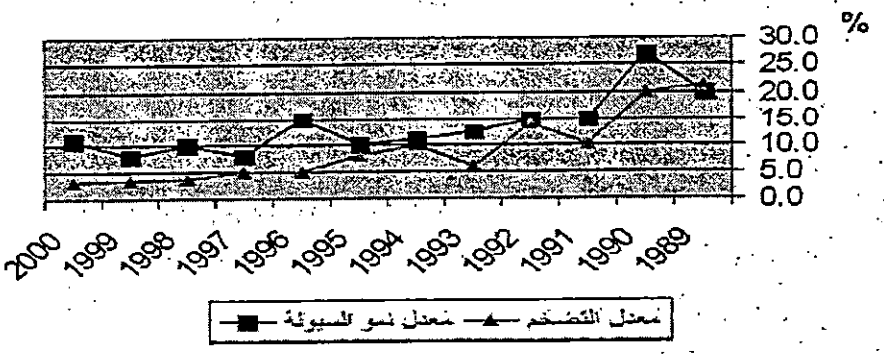

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، سنوات مختلفة.

وخلال الفترة من عام ٢٠٠١ وحتي عام ٢٠٠٤، شهدت هذه المرحلة تراجع اقتصادى نتج عنه الكثير من الصدمات التي أثرت على الاقتصاد المصرى مثل ارتفاع عجز الموازنة وارتفاع أسعار البترول العالمية فى عام ١٩٩٨ وحدوث أزمة الدولار التي أثرت على الاحتياطى النقدي وتراجع دور الدولة وترك الأمر للقطاع الخاص، كما أن السلطات النقدية فى تلك الفترة لم تستطع تحقيق مستوى عام مستقر للأسعار وانتشرت المضاربات على الدولار مما اضطر الحكومة الى التدخل

لوضع سعر مركزى ثم إلغاؤه بعد ذلك وتعويم الجنيه لتفقد العملة المحلية نحو ٨٦٪ من قيمتها بعام ٢٠٠٤. والذى ساهم في أرتفع معدلات التضخم لتصل إلى ١١,٤٪ للعام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بمقارنة بنحو ٢,٩ مما كان عليه معدل التضخم في العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وكانت كل هذه الاجراءات بهدف تنشيط الاستثمار وخاصة انخفاض معدل العائد على الودائع ولكنه لم يحد من القدرة التنافسية للجنيه المصرى كأداة ادخار أمام الدولار.

وتغيرت السياسة النقدية فى مصر بشكل ملحوظ عام ٢٠٠٤ حيث ارتكزت الأهداف النهائية للسياسة النقدية على تحقيق الحفاظ على المستوى العام للاسعار باعتباره الهدف الرئيسى للسياسة النقدية، وارتكزت الأهداف الوسيطة على التطورات فى عرض النقود والائتمان من خلال مراقبة السيولة المحلية حيث إنها المفتاح الأساسى لفاعلية السياسة النقدية، وفى تلك الفترة حدثت استجابة من مؤشر التضخم للصدمات الدولية حيث وصل مؤشر التضخم إلى ٢٠٪ فى ٢٠٠٨ عاكساً ارتفاع الاسعار الدولية وانخفاض قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار، وعلى الرغم من أن البنك المركزى اتبع سياسة توسعية لمواجهة الأزمة المالية فى ٢٠٠٨ إلا أن الطلب على الائتمان لم يكن مرناً تجاه تخفيض سعر الفائدة وكان يوجد خفض فى نسبة القروض للودائع بلغت هذه النسبة ٧٠٪ فى عام ٢٠٠٤ و٤٠٪ فى عام ٢٠١٠، أما فى بداية ٢٠٠٦ استخدم البنك المركزى أدواته لإمتصاص السيولة الفائضة من البنوك وارتفاع الاختياطى النقدى إلى ٢٠ مليار عام ٢٠٠٥، وفى عام ٢٠١٠ نجح البنك المركزى المصرى فى السيطرة على مشكلة سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء والسيطرة على معدلات التضخم ليستقر عند مستوى ما بين ٨٪-١١٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١. (البنك المركزى المصرى، سنوات مختلفة).

وتمثل الحالة المصرية إحدى الحالات المركبة التي يتعايش فيها التضخم مع مشكلات اقتصادية أخرى مزمنة. ويوضح الجدول التالى التطور في معدل التضخم خلال الفترة من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠-٢٠١٥/٢٠١٦.

جدول رقم (٣) معدل التضخم في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩- ٢٠١٧)

السنوات	النسبة (٪)
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠,٧
٢٠١١/٢٠١٠	١١,٨
٢٠١٢/٢٠١١	٧,٣
٢٠١٣/٢٠١٢	٩,٨
٢٠١٤/٢٠١٣	١٠,٣
٢٠١٥/٢٠١٤	١١
٢٠١٦/٢٠١٥	١٢,٣٧
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٠,٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

ويعد معدل التضخم متغيرًا تابعًا لكثير من العوامل الاقتصادية التي تؤثر فيه؛ فانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وضعف هيكل الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي إلى عدم وفاء السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة بمتطلبات مواطنيها، وبالتالي يزيد الطلب ويقل العرض فيرتفع التضخم ويزداد الاعتماد على الخارج.

وقد بلغت معدلات التضخم ١١,٨٪ للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بنحو ١٠,٧٪ للعام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي في الدولة، وتراجع معدل التضخم ليصل إلى ٧,٣ للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة بمقدار ١,٥٪ خلال نفس العام المالي، وهو يعتبر اجراء لتحسن قصير الأجل لإنه لم يعتمد على تغيرات في هيكل الإنتاج بالنشاط الاقتصادى بالدولة.

ويطلق الاقتصاديون على التضخم المترتب على الاعتماد على الخارج مصطلح التضخم المستورد، وهو عادة ما ينتج عن ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، مما يجعل الاقتصادات التي تعتمد في توفير احتياجاتها الأساسية على الخارج عرضة

لتقلبات الأسعار بالأسواق العالمية. وحسب بيانات العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، يوضح صافي تعاملات الميزان التجاري للاقتصاد المصرى وجود عجز يقدر بنحو ٣٧,٦ مليار دولار؛ حيث بلغت الصادرات ١٨,٧ مليار دولار، بينما كانت الواردات في حدود ٥٦,٣ مليار دولار[1]، وتوضح البيانات أن الاقتصاد المصرى يعتمد بشكل رئيسي على الخارج في توفير احتياجاته الأساسية، وما لم تتم معالجة أسباب التضخم في الاقتصاد المصرى ستظل تداعياته السلبية اقتصاديًا واجتماعيًا، حيث لا يشعر الأفراد بأي تحسن في دخولهم الحقيقية، وبالتالي تقل مدخراتهم؛ فمعدلات التضخم تمثل جانبًا سلبيًا على مدخرات القطاع العائلي، ومن هنا يشعر الأفراد أن مدخراتهم تتعرض للانخفاض من حيث قيمتها.

وجديراً بالذكر أرتفاع معدل التضخم لمعدلات مرتفعة وصلت لنحو٣٠,٧ وجاء ذلك جراء قرارات الأصلاح الإقتصادى وأبرازها تحرير سعر الصرف وتخفيض الدعم على المحروقات مرتين خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧.

ثالثًا: أهم قنوات انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي على التضخم فى مصر:

الانفاق الحكومى غير المخصص للتنمية الانفاق الاستهلاكيGovernment Consumption Expenditure:

توصلت دراستى Ra & Singh, 2005)) و(Mauro, 1997) إلى أن الأحداث المسببة لعدم الاستقرار السياسي تؤدى إلى زيادة الانفاق الاستهلاكى الحكومى على حساب الانفاق على التنمية خاصة فى ظل ما تعانيه الدول النامية من عجز فى الموازنة العامة، وبالتالى انخفاض معدلات النمو بالإضافة إلى ذلك، وقد توصلت دراستى (Ari &Francisco, 2006)و(Sharma, 2004) إلى أن حالة عدم الاستقرار السياسي يؤدى إلى زيادة إنفاق الحكومة المخصص لمواجهة الأحداث المصاحبة له، وتتمثل هذه الزيادة فى الانفاق العسكرى، والانفاق على رجال الأمن (الشرطة والقوات المسلحة)، وشراء الذخائر والأسلحة والمعدات العسكرية، والزيادة فى الانفاق الحكومى للسيطرة على المظاهرات، والتكاليف الناتجة عن تغير

(١) "الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

الحكومات المتكرر ودعم الحلفاء السياسيين. ومن المعروف أن أوجه الانفاق السابقة تتسم بانخفاض إنتاجيتها، بالتالى لا تؤدى إلى نمو الناتج المحلى.

ويوضح رقم الشكل (٤) تطورات معدل النمو فى الانفاق الاستهلاكى للحكومة المصرية خلال فترة الدراسة. وكما هو موضح من الشكل، فقد انخفض ذلك المعدل من ١٢٪ عام ١٩٨٢ ليبلغ ١,٣٪ فقط عام ١٩٨٤ ليبدأ بعدها في الإرتفاع ليصل إلى ٩,١٪ في عام ١٩٨٦ ليبدأ بعدها في التقلب بشكل كبير سنويًا ليبلغ في نهاية الفترة نحو ٤,٩٪. وعلى الرغم من تقلب معدل النمو فى المتغير المذكور من سنة لأخرى إلا أنه بالنظر لتطورات حجم الانفاق الحكومى الاستهلاكى نفسه نجد أن هناك تزايدًا مضطردًا فى ذلك المتغير خلال فترة الدراسة وبصفة خاصة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ كما يوضحه الشكل (٥).

شكل رقم (٤): التطور فى معدل نمو الانفاق الاستهلاكى الحكومى (١٩٨٢-٢٠١٧)

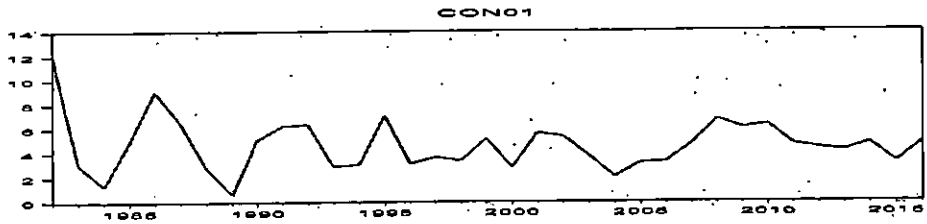

المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews8.

شكل رقم (٥): التطور فى حجم الانفاق الاستهلاكى الحكومى خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١٧)

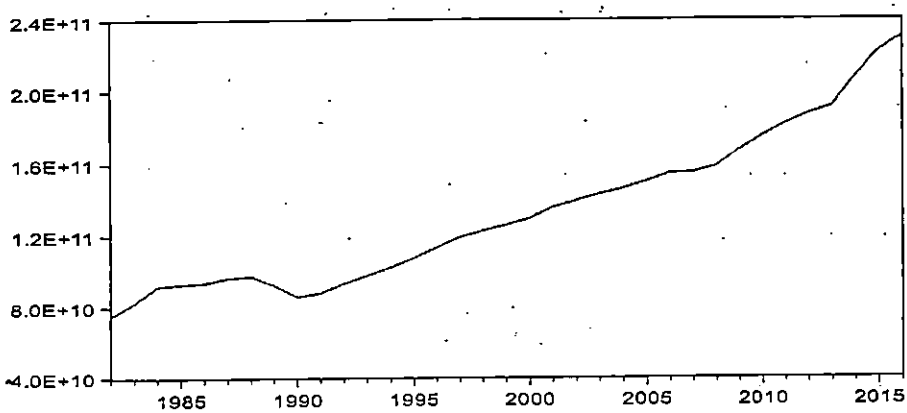

المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews8.

صافى المعاملات الجارية Trade Balance :

- غالباً ما تشهد فترات عدم الاستقرار السياسي حدوث زيادة في مستويات العجز التجارى، كما تؤدى التغيرات المتكررة للحكومات إلى تغيرات مماثلة فى السياسات العامة للدولة ومنها السياسات الاقتصادية. وفى ظل عدم الاستقرار، يميل رجال الأعمال إلى استغلال هذه الأوضاع لتحقيق هامش ربح مرتفع عن طريق زيادة مستويات الواردات من السلع الأكثر ربحًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنخفاض الإنتاجية الكلية فى فترات انعدام الاستقرار السياسي يجعل من الأسهل والأكثر ربحية أن يتم تغطية الطلب المحلى من خلال الواردات بدلاً من تغطيته من خلال الإنتاج المحلى. ويؤدى ذلك بالتزامن مع انخفاض الصادرات نتيجة لانخفاض الاستثمار كنتيجة لعدم الاستقرار السياسي إلى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات.

ويوضح الشكل رقم (٦) التطور فى رصيد الحساب الجارى كنسبة إلى الناتج المحلى خلال فترة الدراسة. وكما هو موضح من الشكل فقد شهدت بعض السنوات والفترات انخفاض فى رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى مثل بداية فترة الدراسة عام ١٩٨٢. وقد شهدت الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ حدوث تحسن فى هذه النسبة عقب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى إلا أن الفترة التي تلت ذلك شهدت انخفاضًا فى قيمة هذا الرصيد وحتى عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من وجود بعض التحسن خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦. إلا أن الفترة التي تلت ذلك شهدت انخفاضًا فى هذا المتغير حتى نهاية فترة الدراسة باستثناء التحسن الطفيف فى عام ٢٠١٥.

شكل رقم (٦): تطور العجز فى الميزان التجارى كنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى(١٩٨٢-٢٠١٧)

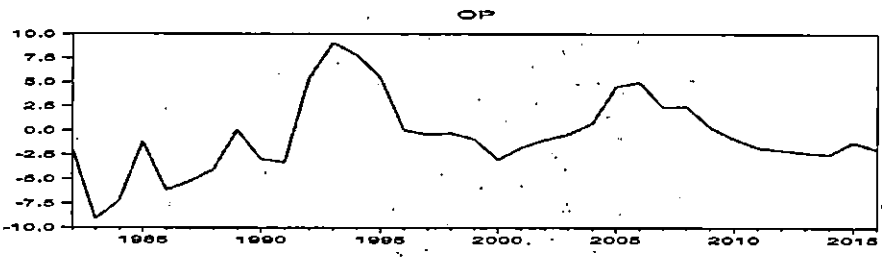

المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews8

تطور المعروض النقدى M2:

تشير عديد من الدراسات الاقتصادية إلي وجود علاقة بين حجم المعروض النقدى وعدم الاستقرار السياسي، كنتيجة لاتجاه بعض الحكومات إلي طباعة النقود لتغطية المصروفات الحكومية في حالات عدم الاستقرار السياسي كأحد أدوات تمويل عجز الموازنة العامة، ويوضح الشكل رقم (٧) تطور حجم المعروض النقدى خلال فترة الدراسة والتى وصلت لأدنى مستوياتها عام ١٩٩٩، وهو ما يؤكد على انخفاض معدلات التضخم خلال هذا العام لأقل من ٨٪ على أساس سنوى ولكن استمر حجم المعروض النقدى في حالة ارتفاع حتى وصلت أقصاها في عام ٢٠١٧/٢٠١٦، والذى انعكس على ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى ٣٠,٣٪ على أساس سنوي، وجدير بالذكر اتخاذ البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية لتقليل مستويات التضخم وتقليل حجم المعروض النقدى عن طريق بيع أذون الخزانة ورفع أسعار الفائدة وغيرها خلال فترة ما بعد تحرير سعر الصرف خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، والتى أدت لتحسن نسبى على معدلات التضخم، ولكن سرعان ما عاودت الارتفاع مع تخفيض الدعم على المحروقات والخدمات الحكومية.

شكل رقم (٧) تطور نمو المعروض النقدى (M2) خلال فترة الدراسة:

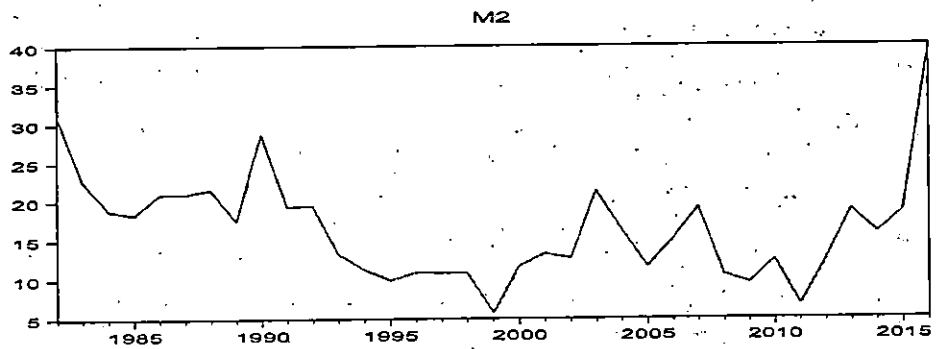

المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews8

رابعاً: تقدير العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والتضخم فى مصر:

يهتم العنصر الحالى باختبار الفرضية الرئيسية للدراسة والتى تَقضى بوجود علاقة تأثير مُتبادل بين عدم الاستقرار السياسى ومعدل التضخم فى مصر من خلال

قياس العلاقات السببية والتبادلية بين المتغيرين محل الإهتمام باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتى VAR) Vector Autoregressive Model) وذلك خلال الفترة من عام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠١٧، وذلك من خلال: نموذج متجه الانحدار الذاتى والفحص المبدئى للبيانات، تقدير نموذج متجه الإنحدار الذاتى.

نموذج متجه الانحدار الذاتى والفحص المبدئى للبيانات:

سكون السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة:

تتسم بيانات السلاسل الزمنية بعدم السكون (أى وجود اتجاه يجعلها تتغير فى نفس الاتجاه بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها). ويترتب على استخدام تلك المتغيرات غير الساكنة فى صورة المستويات Levels)) ظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression). ومن أهم المؤشرات التي تدل على وجود علاقة زائفة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة هى ارتفاع قيمة معامل التحديد وارتفاع المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، إلا أن ذلك يكون مصحوبًا بوجود مشكلة الارتباط السلسلى بين الأخطاء (Serial Autocorrelation) مما يؤكد على سوء تخصيص النموذج (فتحى، ٢٠١٠، ص ص: ٨٠-٨١). ومن ثم، فإنه من الأهمية بمكان أن يتم اختبار مدى سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة وتحديد درجة تكاملها قبل استخدامها فى التحليل القياسى حتى يتم تجنب مشكلة الانحدار الزائف. ومن أهم الاختبارات المستخدمة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية (أى عدد المرات التي يستلزم أخذ الفروق للسلسلة الزمنية حتى تصبح ساكنة) هو ما يسمى باختبار ديكى- فولر الموسع Augmented Dicky Fuller (ADF)[١]*. وتتمثل فرضية العدم فى وجود جذر للوحدة فى السلسلة الزمنية (أنعدم سكونها Non stationary)، مقابل الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر للوحدة (أى سكون السلسلة).

(١) (*) جذر الوحدة Unit Root يعني ارتباط المتوسط الحسابي والتباين لهذه السلسلة مع الزمن، الأمر الذي يجعل الزمن يفسر جزء من التغيرات في بيانات السلسلة، وبذلك تصبح نتائج الانحدار كاذبة ومضللة وهو ما يطلق عليه الانحدار الزائف(Spurious Regression) والذي يظهر من خلال ارتفاع قيمة معامل التحديد(R2)، وارتفاع المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة، ويكون ذلك مصحوبًا بوجود مشكلة الارتباط السلسلي الذاتي بين الأخطاء (Serial Autocorrelation) والذيظهر في قيمة معامل دربن واتسون DW.

وبعبارة أخرى، فإن فرضية العدم التي يتم اختبارها في المعادلات (١) و(٢) و(٣) تنص على أن معامل الانحدار الذاتي(ρ) للسلسلة الزمنية(y_t) يساوى الواحد (أى أن y_t غير ساكنة) في مقابل الفرضية البديلة أن(ρ) تختلف معنويًا عن الواحد (أى أن y_t ساكنة) (بسيونى،٢٠١٤، ص ص:١٨١-١٨٢).

$$y_t = \rho\, y_{t-1} + u_t \quad y_t = \rho\, y_{t-1} + u_t \qquad (١)$$

$$y_t = \delta + \rho y_{t-1} + u_t \quad y_t = \delta + \rho y_{t-1} + u_t \qquad (٢)$$

$$y_t = \delta + \rho y_{t-1} + \alpha T + u_t \quad y_t = \delta + \rho y_{t-1} + \alpha T + u_t \qquad (٣)$$

حيث تشير(y_t) إلى السلسلة الزمنية محل الاهتمام، كذلك فإن(u_t) تمثل حد الخطأ المتعلق بالشوشرة (White noise error term)وهو متغير عشوائي وسطه الحسابى مساويًا للصفر وتباينه مساويًا للواحد الصحيح. وإذا ما تم قبول فرضية العدم (أى أن $\rho = 1 \rho = 1$) فإن ذلك الأمر يشير إلى أن السلسلة الزمنية محل الدراسة تتصف بأنها:

غير ساكنة مع عدم وجود جنوح للاتجاه العشوائي(Stochastic trend without Drift) وفقًا للمعادلة رقم (١). وتسمى العملية العشوائية المولدة للسلسلة الزمنية في هذه الحالة بالاتجاه العشوائي البسيط (Pure Random Walk) (عابدين،٢٠١٣، ص١٣١).

غير ساكنة مع وجود جنوح للاتجاه العشوائي ((Stochastic trend with drift وفقًا للمعادلة رقم (٢). وتسمى العملية العشوائية المولدة للسلسلة الزمنية في هذه الحالة بالسلوك العشوائي مع الجنوح ((Random Walk with drift. أى أن السلسلة الزمنية تميل للتحرك لأعلى أو لأسفل (حسب إشارة معلمة الجنوح ($\delta\delta$) نتيجة لآثار الصدمات العشوائية فقط. فإذا كانت إشارة (δ)(δ) موجبة فإن السلسلة الزمنية محل الاهتمام تتقلب عشوائيًا حول قيمة (δ)(δ) مع وجود اتجاه نحو الزيادة، والعكس صحيح إذا ما أخذت (δ)(δ) إشارة سالبة (عابدين، ٢٠١٣، ص:١٣١).

غير ساكنة مع وجود كل من جنوح للاتجاه العشوائى والاتجاه القطعي Deterministic Trend (الاتجاه القطع يمثله معامل الزمن $\alpha\alpha$) وفقًا للمعادلة رقم (٣) (عابدين، ٢٠١٣، ص:١٣١).

ويتم اتخاذ القرار بشأن سكون السلسلة في إطار اختبار (ADF) عن طريق حساب قيمة إحصائية (t) ومقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى المعنوية المحدد. ويترتب على ذلك، أنه إذا كانت القيمة المحسوبة للإحصائية أكبر من تلك النظرية يكون القرار هو رفض الفرض العدم، مما يعنى بأن السلسلة ساكنة. من ناحية أخرى، فإنه في حالة ارتفاع القيمة المحسوبة عن نظيرتها الحرجة، فيتم قبول فرض العدم والقول بأن السلسلة غير ساكنة؛ ويكون الحل في هذه الحالة هى إعادة الاختبار مرة أخرى ولكن بعد اخذ الفرق الأول أي $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$ $\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$ بافتراض أن (y_t) هو المتغير محل الاهتمام. وفى حالة إعادة الاختبار بعد أخذ الفرق الأول للسلسلة، وتم رفض فرض العدم ففى هذه الحالة تكون السلسلة ساكنة ومتكاملة من الدرجة الأولى(Integrated of Order one)، ويكون الفرق الأول متكامل من الدرجة صفر I(٠). أما في حالة قبول فرض العدم مرة أخرى فيكون الحل هو إعادة الاختبار مرة ثالثة ولكن بعد اخذ الفرق الثانى(٢nd difference) للسلسلة، وإذا تم رفض فرض العدم، تكون السلسلة في هذه الحالة ساكنة ومتكاملة من الدرجة الثانية I (٢). وتكون الخطوة التالية هى اختبار وجود علاقة تكامل متناظر ((Co-integrationبين المتغيرات محل الدراسة (أى هل هذه المتغيرات لها اتجاه مشترك (Common Trend) ومن ثم فإنها تتحرك معًا فى الأجل الطويل. فإذا كانت المتغيرات محل الدراسة متناظرة التكامل، فإنه يمكن استخدامها فى صورة المستويات-دون الحاجة لأخذ الفروق Differences))- ودون أن يترتب على ذلك حدوث مشكلة الانحدار الزائف (فتحي، ٢٠١٠، ص ص:٨٢-٨٣).

ويؤكد "Granger" على أنه إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متناظرة التكامل، فإنه توجد علاقة سببية بينها. وفى ضوء ذلك، يكون أمامنا احتمالين رئيسيين لشكل العلاقة السببية بين المتغيرات على النحو التالى:

وجود علاقة سببية أحادية الجانب (Unidirectional Causality)فى اتجاه تأثير أحد المتغيرات المستخدمة على المتغير الآخر.

وجود علاقة سببية فى الاتجاهين (Bidirectional Causality) بين المتغيرين المشار إليهما أعلاه.

نموذج متجه الانحدار الذاتي(VAR Vector Autoregressive Model):

يعتبر نموذج متجه الانحدار الذاتى هو امتداد لنموذج الانحدار الذاتى(VAR)، ولكن فى حالة وجود عدة متغيرات. ويتميز نموذج (VAR) بأن كل المتغيرات التي يتضمنها تعد متغيرات داخلية مما يعنى أن كل متغير يؤثر فى المتغيرات الأخرى ويتأثر بها فى نفس الوقت. وبعبارة أخرى، فإن قيمة أى متغير فى الفترة الحالية (t) هى دالة فى القيم المبطأة لكافة المتغيرات الداخلة فى النموذج (أى قيم تلك المتغيرات فى الفترات السابقة: t□١، t□٢،...، t□p). ومن ثم، فإنه يتم كتابة كل معادلة كمعادلة فى القيم السابقة للمتغير محل الاهتمام والقيم السابقة لباقى المتغيرات الداخلية. كما تتضمن كل معادلة بالإضافة إلى الحد الثابت (αα)، والاتجاه العام القطعى (δδ)، عدد (p) من الحدود المتباطئة لكل المتغيرات فى الدراسة كما توضحه المعادلة (٤).

$$y_t = A_1 y_{t-1} + \cdots + A_p y_{t-p} + Bx_t + \varepsilon_t$$

$$y_t = A_1 y_{t-1} + \cdots + A_p y_{t-p} + Bx_t + \varepsilon_t \qquad (٤)$$

ومن الجدير بالذكر، أنه عند تقدير نموذج (VAR)ينبغى أن تكون جميع السلاسل المستخدمة لها نفس درجة التكامل. ومن ثم، فإن هناك ثلاث حالات تتمثل الحالة الأولى فى سكون جميع المتغيرات أى أنها متكاملة من الدرجة الصفرية، مما يعنى تقدير النموذج لمستويات المتغيرات مباشرة. وتتمثل الحالة الثانية فى وجود علاقات تناظر التكامل بين المتغيرات، والتى معها يمكن تقدير النموذج إما باستخدام نماذج الانحدار الذاتى للفروق الأولى للمتغيرات مع عدم وضع أية قيود، أو باستخدام نموذج تصحيح الأخطاء (Vector Error Correction Model VECM) مع وضع شرط وجود عدد معين من متجهات تناظر التكامل طبقًا لعدد العلاقات التكاملية الموجودة بالبيانات محل الدراسة. وأخيرًا، فإنه فى حالة كون المتغيرات الداخلة فى النموذج ذات درجات تكامل مختلفة، فيمكن تقدير نموذج

متجه الانحدار الذاتى ولكن بعد حساب الفروق الخاصة بالمتغيرات باستخدام أعلى درجة تكامل ((Koop،٢٠٠٢،PP: ١٩٣-١٩٤.

وقبل الشروع فى تقدير النموذج يتم تحديد عدد فترات الإبطاء التي ينبغى أن يتضمنها النموذج عن طريق عدة معايير أهمها معيارLR)،LikelihoodRatio)، AIC،SIC،وHQ)Hannan-Quinn). وفيما يلى عرض مختصر للصيغ التي تستخدم لحساب كل من هذه المعايير، مع التأكيد على أن هذه المعايير تقيس درجة فقد المعلومات فى كل نموذج، ومن ثم فكلما قلت قيمة هذه المعايير كان النموذج أفضل:

معيار LR

$$LR = T\left[\log\left|\widehat{\Sigma}_r\right| - \log\left|\widehat{\Sigma}_u\right|\right]$$

معيار AIC

$$AIC = \log\left|\widehat{\Sigma}\right| + 2K'/T$$

$$SIC = \log\left|\widehat{\Sigma}\right| + \frac{K'}{T}\log(T)$$

$$HQ = \log\left|\widehat{\Sigma}\right| + \frac{2K'}{T}\log(\log(T))$$

وبفحص تلك المعايير، نجد أن $(\widehat{\Sigma})(\widehat{\Sigma})$ هى مصفوفة التباين ـ التغاير، $\left|\widehat{\Sigma}_r\right|$ هى محدد مصفوفة التباين ـ التغاير الخاصة ببواقى النموذج المقيد (أي بافتراض عدد فترات إبطاء أقل)، بينما $\left|\widehat{\Sigma}_u\right|\left|\widehat{\Sigma}_u\right|$ هى محدد مصفوفة التباين التغاير الخاصة ببواقى النموذج غير المقيد(أى باستخدام عدد أكبر من فترات الإبطاء)، وأخيراً، فإن $(T)(T)$ هى حجم العينة المستخدمة. وتتبع احصائية $(LR)(LR)$ توزيع $(x^2)(x^2)$ بعدد درجات حرية يساوى عد القيود المستخدمة فى النموذج. فعلى سبيل المثال استخدام فترة إبطاء واحدة لعدد ٥ متغيرات و٥ معادلات، فإن عدد القيود الكلية يكون مساوياً لحاصل ضرب عدد فترات الإبطاء وعدد المتغيرات وعدد المعادلات مما يعنى وجود ٢٥ قيداً.

وبعد تقدير النموذج، ينبغى إجراء بعض الاختبارات الاستكشافية للتأكد من تحقق افتراضات النموذج، ومن أهمها سكون أو استقرار نموذج(VAR) (أى أن جميع المعلمات المقدرة أقل من الواحد الصحيح)، غياب الارتباط السلسلى بين الأخطاء، أن الأخطاء تتوزع توزيعًا طبيعيًا متعدد يكون متوسطه صفر وتباينه يساوى الواحد الصحيح ((Multivariate Normal. وإذا ما تحققت تلك الشروط، يتم استخدام نموذج (VAR) لإجراء اختبارات سببية Granger وقياس دوال الاستجابة للصدمات (Impulse response functions) كما يمكن استخدامه لتحليل مكونات التباين (Variance Decomposition). وتوضح دوال الاستجابة للصدمات IFRs)) تأثير صدمة بمقدار وحدة واحدة لأحد المتغيرات فى النموذج (أى حدوث صدمة عشوائية كارتفاع فى اندلاع ثورة أخرى مثلا) على القيمة الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج، حيث أن حدوث أى صدمة لأحد المتغيرات الداخلة فى النموذج ستعمل على التأثير على وضع التوازن لفترة زمنية معينة (أى التأثير على المتغير الذي حدثت به الصدمة والمتغيرات الأخرى فى النموذج) تعود بعدها تلك المتغيرات إلى وضع التوازن. أما تحليل مكونات التباين، فيمدنا بمعلومات عن مساهمة كل من المتغيرات فى حجم التباين الذي يحدث فى المتغير محل الأهتمام عند فترة زمنية معينة. ومن الجدير بالذكر، أن مجموع مكونات التباين عند أى فترة من تلك الفترات ينبغى أن يكون مساويًا للواحد الصحيح (Ahmed،٢٠١١).

مصادر البيانات والتحليل المبدئى لها:

سبقت الإشارة إلى أن النموذج المزمع تقديره يشتمل على ٥ متغيرات داخلية هى مؤشر عدم الأستقرار السياسي معدل التضخم، فى الانفاق الحكومى الاستهلاكى، العجز فى الميزان التجارى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى، المعروض النقدي (M٢)، ويوضح الجدول رقم (٨) المتغيرات التي تم الاعتماد عليها فى إنشاء المتغيرات التي تم استخدامها فى النموذج بالإضافة إلى مصادر البيانات الخاصة بكل متغير.

تقدير نموذج متجه الإنحدار الذاتى:

قبل الشروع فى تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتى، يتم تحديد عدد فترات الإبطاء التي ينبغى إدخالها فى النموذج طبقاً للمعايير المشار اليها. ويوضح الجدول

رقم (٤) القيم المختلفة لهذه المعايير لفترات الإبطاء (صفر- ٣ فترات إبطاء). وكما هو موضح بالجدول، فإن من المفضل عدم استخدام أى فترات إبطاء طبقًا لمعيارSC بينما يقترح معيارى AIC و HQ استخدام ثلاث فترات إبطاء بينما يرجح معيار LR استخدام فترتى إبطاء. وقد قامت الدراسة الحالية بتقدير النموذج محل الاهتمام باستخدام فترتى إبطاء بشرط قدرة النموذج على تخطى جميع الإختبارات الاستكشافية. ويوضح الجدول رقم (م١) فى الملحق الإحصائى نتائج تقديرات هذا النموذج مع العلم بأنه سيتم فحص العلاقة الديناميكية بين المتغيرات عن طريق حساب تحليل مكونات التباين ودوال الإستجابة للصدمات فيما يلى.

جدول رقم (٤): معايير اختيار فترات الإبطاء لنموذج متجه الإنحدار الذاتي

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	294.5404-	NA	92.94348	18.72128	18.95030	18.79719
1	210.0650-	137.2725	2.309724	15.00407	*16.37819	15.45955
2	178.8928-	*40.91356	*1.776781	*14.61830	17.13753	*15.45335
3	159.0950-	19.79784	3.480276	14.94344	18.60778	16.15806

× تشير إلى عدد فترات الإبطاء التي تم اختيارها طبقًا للمعيار المناظر

المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews8.

وفيما يتعلق بإجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج، فقد تم التأكد من خلوه من مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء، بالإضافة إلى ثبات التباين، واستقرار النموذج. ويوضح الشكل رقم (٨) فحص استقرار النموذج الذي تم تقديره حيث أن أن جميع المعلمات المقدرة أقل من الواحد الصحيح وهو ما يدل على استقرار النموذج. وفيما يتعلق بخلو النموذج من الإرتباط الذاتى بين الأخطاء، فقد أوضح اختبار مضاعف لاجرانج Lagrange Multiplier ((LM-Tests عدم وجود ارتباط سلسلى بين بواقى النموذج وهو ما توضحه النتائج الواردة بجدول رقم (٥) حيث جاءت قيم جميع الإحصاءات غير معنوية كما يستدل عليها من قيمة احتمالية احصائية الإختبار.

وفيما يتعلق باختبار ما إذا كانت البواقى تتبع التوزيع الطبيعى، فقد تم إجراء اختبار Doornik-Hansen والذى ينص فرض العدم به على أن البواقى تتبع التوزيع الطبيعى. وطبقًا للنتائج الواردة بالجدول رقم (م٢)، فإنه لا يمكن رفض الفرض العدمى عند مستويات المعنوية التقليدية ومن ثم، فإن بواقى النموذج تتبع التوزيع الطبيعى. وأخيرًا، فقد تم إجراء اختبارات ثبات التباين باستخدام اختبارWhite وقد تم عرض نتائج هذا الإختبار فى الجدول رقم (٥). وتشير النتائج الواردة بالجدول إلى عمد إمكانية رفض فرض العدم والقائل بعدم ثبات تباين أخطاء النموذج. وحيث إن نموذج متجه الانحدار الذاتى الذي تم تقديره يحتوى على عدد من فترات الابطاء، مما يعنى احتمالية وجود تعارض في الاشارات الخاصة بمعلمات نفس المتغير عند تغير فترات الابطاء، ولذا لا يتم استخدام نتائج الانحدار الخاصة بالنموذج فى التفسير ومن ثم، كما اشار(Brooks، ٢٠٠٢)، فإن فى هذه الحالة يتم الاعتماد على طرق بديلة لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتتمثل تلك الطرق فى كل من تحليل مكونات التباين ودوال الاستجابة للصدمات. أما تحليل مكونات التباين، فيمدنا بمعلومات عن مساهمة كل من المتغيرات فى حجم التباين الذي يحدث فى المتغير محل الاهتمام عند فترة زمنية معينة. ومن الجدير بالذكر، أن مجموع مكونات التباين عند أى فترة من تلك الفترات ينبغى أن يكون مساويًا للواحد الصحيح ..

وبناءً على ما تقدم، يمكن استخدام النموذج الذي تم تقديره لقياس العلاقة الديناميكية بين متغيرات النموذج فى صورة المستويات ويمكن استخدامه في قياس دوال الاستجابة للصدمات، وتحليل مكونات التباين.

شكل رقم (٨): فحص استقرار معلمات نموذج متجه الإنحدار الذاتى للعلاقة بين عدم الاستقرار السياسي ومعدل التضخم

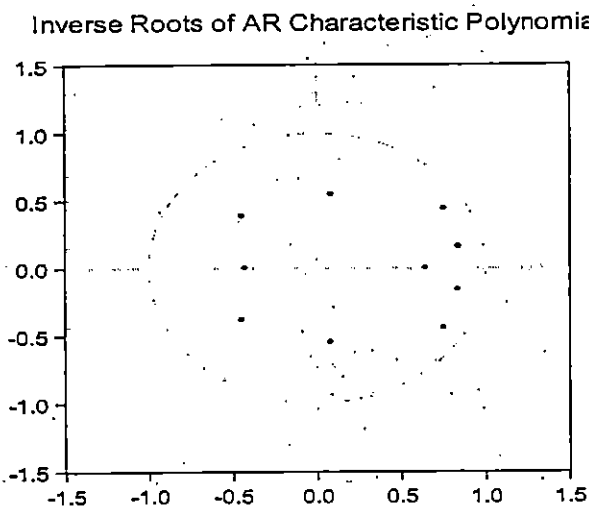

المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews8.

جدول رقم (٥) نتائج اختبار مضاعف لاجرانج (LM) Lagrange Multiplier للارتباط الذاتي

Prob	LM-Stat	Lags
0.4165	25.83444	1
0.8561	17.66977	2
0.8388	18.08309	3
0.2292	29.87035	4
0.8991	16.50002	5
0.6390	21.94435	6
0.2753	28.73240	7
0.1567	32.04401	8
0.9570	14.26269	9
0.7435	20.06268	10

المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews8.

جدول رقم (٦): نتائج اختبار White لثبات تباين البواقي:

قيمة احصائية Chi-sq	درجات الحرية	قيمة احتمالية الإحصائية
٣٠٦,٨٨٦	٣٠٠	٠,٣٧٩٧

المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews8.

جدول رقم (٧) نتائج سببية Granger:

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.5790	0.55728	33	CPI does not Granger Cause PI
0.0914	2.60938		PI does not Granger Cause CPI

المصدر: إعداد الباحث باستخدام حزمة Eviews8.

تتمثل فرضية العدم لاختبار سببية Granger في عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين. وكما توضح النتائج الواردة بجدول رقم (٧)، فإنه يمكن القول بوجود علاقة سببية أحادية الإتجاه من جانب عدم الاستقرار السياسي نحو معدل التضخم. كما تتمثل الخطوة الأولى فى فحص سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة فى الدراسة، وتحديد درجة تكاملها، وذلك بعدة طرق. تتمثل الطريقة الأولى فى رسم السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، والتعرف على مدى ثبات الوسط والتباين ((Gujarati، ٢٠٠٣. ويتضح أن جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة لديها خاصية الرجوع إلى القيمة المتوسطة لها، أى تحقق خاصية (Mean Reverting)، وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يمكن الجزم بسكون التباين من عدمه بمجرد النظر للرسم البيانى للمتغيرات محل الاهتمام.

جدول رقم (٨): متغيرات النموذج ومصادر الحصول عليها

المتغير	توصيف المتغير ومصدر البيانات
معدل التضخم بواسطة Consumer Price Index (CPI)	معدل التضخم محسوبا بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين (1982-2015). المصدر: WDI (2015).
عدم الاستقرار السياسي (PI) Political Instability	يتكون مؤشر المخاطر السياسية من 100 نقطة ويشمل 12 مكونًا (بجانب 15 مكون فرعى)، وتم وضع قيمة قصوى وأخرى دنيا لكل مكون من هذه المكونات (نقاط المخاطر). ويشير أعلى رقم من النقاط إلى أدنى مخاطر محتملة لهذا المكون، بينما يشير أقل رقم (الصفر) إلى أعلى مخاطر محتملة. المصدر: International Country Risk Guide (ICRG)
الانفاق الاستهلاكى الحكومى (con) GovenmentComsptionExpenduter	الانفاق الأستهلاكى الحكومى النهائى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى. المصدر: WDI (2015)
انفتاح التجارة open(op)	إجمالى الواردات والصادرات إلى إجمالى الناتج المحلى الإجمالى. المصدر: (WDI (2015، معبرًا عنه بصافى الميزان التجارى (عجز الميزان التجارى)
المعروض النقدى (M2)	معدل النمو فى المعروض النقدى

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولى، ٢٠١٧، ٢٠١٦.

وتتمثل الخطوة الثانية لفحص مدى سكون السلاسل الزمنية فى إجراء اختبارات جذر الوحدة، نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات الداخلية بالنموذج. وطبقا للنتائج الموضحة بالجدول، فقد تم رفض فرض العدم والقائل بوجود جذور الوحدة فى السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات المستخدمة فى النموذج عند المستوى الأصلى للسلسلة الزمنية، وذلك عند مستوى معنوية ٥٪ بالنسبة لجميع المتغيرات فيما صافى الميزان التجارى، حيث تم رفض فرض العدم عند مستوى معنوية ١٠٪. ومن ثم، تكون السلاسل الزمنية ساكنة ويمكن استخدامها في تقدير النموذج مباشرة.

وبناءً على تلك النتائج، يتم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتى(VAR) لتحليل معدل التضخم.

جدول رقم (٩): نتائج اختبار ديكيفولر المعدل

المتغير	قيمة t المحسوبة	قيمة احتمالية t	النتيجة
معدل النمو التضخم	-3.263321	0.0253	I(0)
عدم الاستقرار السياسي	-3.738918	0.0078	I(0)
صافى المعاملات الجارية	-2.876310	0.0605	I(0)
المعروض النقدى (M2)	-3.167210	0.0312	I(0)
الانفاق الإستهلاكي الحكومى	-6.473241	0.0000	I(0)

× تم اختيار فترات الإبطاء طبقا لمعيار Shawrz Information Criterion (SIC)

وفيما يتعلق بفحص النموذج للتأكد من خلوه من الأخطاء، فقد تم إجراء الاختبارات التشخيصية عقب الانتهاء من تقدير النموذج للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، بالإضافة إلى ثبات التباين، واستقرار النموذج، حتى يتسنى استخدام نتائج هذا النموذج في التحليل القياسي من خلال الخطوات التالية والتي تتمثل في تحليل العلاقات الديناميكية بين مُتغيري النموذج وقياس دوال الاستجابة للصدمات،وتحليل مكونات التباين. وقد أشارت النتائج إلى استقرار النموذج المقدر، بمعنى أن جميع المعلمات المقدرة أقل من الواحد الصحيح كما يوضح الشكل رقم (٨). بالإضافة إلى ذلك، فقد أوضح اختباري LM-Tests)) و (White) عدم وجود ارتباط سلسلي بين بواقي النموذج وثبات تباين هذه البواقي على التوالي كما هو موضح بالجدول رقم (٦)، ومن ثم يمكن استخدام النموذج الذي تم تقديره لقياس العلاقة الديناميكية بين متغيرات النموذج في صورة المستويات.

تحليل العلاقات الديناميكية بين متغيرات النموذج باستخدام تحليل مكونات التباين:

يهتم هذا الجزء بعرض العلاقات الديناميكية بين المتغيرات محل الدراسة عن طريق استخدام تحليل مُكونات التباين. ومن ثَمَّ فقد تم حساب تحليل مُكونات التباين لمدة خمس سنوات كما يوضح الجدول ملحق رقم (١).

وفيما يتعلق بمُكونات التباين الخاصة بمُتغير معدل التضخم، فإن الصدمات الخاصة بالمُتغير نفسه تُساهم بحوالى ١٠٠٪ من التقلبات التي يتعرض لها خلال نفس العام. بينما تُساهم تغيرات فى باقى المتغيرات ٠٪ فى الفترة نفسها. بينما يسهم معدل التضخم فى العام الثانى بنحو ٥٣,٦٪، وفى الوقت نفسه يساهم كل من متغير (M٢) بنحو ٩٢,٣٪، ويليه متغير الانفاق الاستهلاكى الحكومى بنحو ٨٦,٢٪، وهو ما يعكس الاهمية النسبية لكلاهما كقنوات انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي على التضخم خاصة فى الأجل القصير، أما بالنسبة لتحليل التباين لمتغير الانفاق الاستهلاكى الحكومى نجد أنه يمثل نحو ٨٦٪ بعد مرور عام كامل ويأخذ فى التناقص ليصل إلى ٣٣,٦٪ فى العام الثالث، ويعاود التصاعد مجدداً فى العام الرابع ليصل إلى ٤٣,٢٪، وفيما يعلق بحدوث صدمه فى متغير صافى المعاملات الجارية تأتى فى المرتبة الثالثة حيث يمثل بنسبة ٥٧٪ بعد مرور عام كامل وتزداد هذه النسبة مع نهاية العام الثانى وتأخذ فى التناقص مجدداً. ونجد أن متغير عدم الاستقرار السياسي يمثل نحو ١٠,٨٪ من التغيرات التي تحدث فى التضخم بعد مرور عامين، وهو ما يدل على أن متغير الانفاق الحكومى يمثل أحد أهم القنوات التي ينتقل منها أثر عدم الاستقرار السياسي على التضخم، ثم يأتى متغير المعروض النقدى (M٢) وذلك فى الأجل القصير، بينما نجد أن الاهمية النسبية للانفاق الاستهلاكى الحكومى تنخفض عبر الزمن التغير فى معدل التضخم الناتج عن الانفاق الاستهلاكى الحكومى يمثل نحو ١٧٪ بعد مرور ١٠ سنوت في حين يمثل المعروض النقدى حوالى ٤٠٪.

وفيما يتعلق بمُكونات التباين الخاصة بمُتغير عدم الاستقرار السياسي فإن الصدمات الخاصة بالمُتغير نفسه تُساهم بحوالى ٨٢,٤٪ من التقلبات التي يتعرض

لها بعد مرور عام كامل بينما تُساهم تغيرات معدل التضخم بنحو ٥,٦٪ من التغيرات الحادثة فيه. وتساهم متغيرات المعروض النقدى (M٢) والاستهلاك الاستهلاكى الحكومى، وصافى ميزان المدفوعات بنحو ١٪، و٥٪، و١٠٪، و٢٪ على التوالى.

ويلاحظ مع مرور الوقت تتزايد نسبة مُساهمة المتغيرات الأخرى فعلى سبيل المثال تزداد الاهمية النسبية لمتغير صافى المعاملات الجارية كأحد القنوات التي ينتقل من خلالها أثر عدم الاستقرار السياسي على التضخم، حيث يمثل التغير فى التضخم بنسبة أقل من الواحد الصحيح فى العام الثانى وتزداد عبر الزمن لتصل إلى ٧٪ بعد مرور ١٠ أعوام، كما تشير هذه النتائج إلى أن عدم الاستقرار السياسي يلعب دورًا هامًا فى التأثير على معدل النمو الاقتصادى من خلال القنوات غير المباشرة بالمقارنة بالأثر المباشر.

تحليل العلاقات الديناميكية بين متغيرات النموذج باستخدام دوال الاستجابة للصدمات:

يهتم هذا الجزء بعرض العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الداخلية عن طريق استخدام دوال الاستجابة للصدمات. ويوضح الشكل رقم (١٠) استجابة متغير معدل التضخم لحدوث صدمة موجبة فى متغيرات النموذج حيث يتم تمثيل متغير معدل التضخم على المحور الأفقى، بينما يُمثل المحور الرأسى درجة الاستجابة للصدمة. كما يوضحها الشكل التالى بحدوث صدمة عشوائية بمقدار وحدة واحدة فى جميع متغيرات النموذج على الترتيب التالى: عدم الاستقرار السياسي ثم الانفاق الاستهلاكى الحكومى، ثم متغير المعروض النقدى (M2)، وصافى المعاملات الجارية وأخيرًا معدل التضخم.

وتؤدى حدوث صدمة فى معدل التضخم ذاته إلى زيادة أعلى من مستواه التوازنى ليصله بعد نحو ثلاث سنوات ثم ينخفض بشكل طفيف فى العام الرابع لينخفض عن مستواه التوازنى فى العام الخامس ثم يستمر فى مستواه التوازنى بدءً من العام السادس وحتى نهاية العشر سنوات.

وفيما يتعلق بحدوث صدمة موجبة فى متغير المعروض النقدى (M2) فإنه تؤدى إلى زيادة فورية فى معدل التضخم ليبلغ أقل قيمة له فى العام الثالث ومن الملاحظ أن الاستجابة فى زيادة التضخم جراء زيادة متغير المعروض النقدى (M2)، تكون فى نفس فترة الصدمة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية □ حيث أن متغير المعروض النقدى (M2)، يؤثر بشكل مباشر فى معدل التضخم ويعود إلى التعافى بعد مرور سبع سنوات.

وفيما يتعلق بالانفاق الاستهلاكى الحكومى، فإن حدوث صدمة موجبة فيه تؤدى إلى تقلب طفيف فى معدل التضخم نحو مستوى أقل من مستواه التوازنى ثم يزداد أعلى من مستواه التوازنى بعد مرور أقل من ثلاثة أعوام ولا يعود لمستواه الأصلى حتى بعد مرور ١٠ سنوات كاملة. أما بالنسبة لمتغير صافى المعاملات الجارية، تكون الاستجابة فى نفس فترة الصدمة فيستجيب التضخم بالزيادة لمدة أربع سنوات ليصل لأعلى مستوى له، ثم يعاود الانخفاض مجدداً ليصل لوضعه التوازنى حتى بعد مرور خمس سنوات. وبالنظر إلى حدوث صدمة إيجابية فى متغير عدم الاستقرار السياسي فإن التضخم لا يستجيب لهذه الصدمة فى نفس العام بل يبدأ فى الاستجابة فى العام الثانى، ويعود بالارتفاع مجدداً بعد مرور ثلاثة سنوات ليصل إلى أعلى مستوى له هو ما يعكس ضرورة تأثير عدم الاستقرار على التضخم. وبعد مرور نحو ٦ سنوات يتقلب معدل التضخم حول مستوى أعلى من مستواه التوزانى حتى نهاية الفترة. وعلى الجانب الأخر، فإن حدوث صدمة عشوائية بمقدار وحدة واحدة لمتغير مؤشر عدم الاستقرار السياسي فإنه عند حدوث صدمة ايجابية بمقدار وحدة واحدة □أى زيادة حالة عدم التأكد وارتفاع درجة المخاطر السياسية □ تحدث استجابة فورية فى متغيرات النموذج التي تمثل قنوات انتقال الاثر بشكل فورى وتستمر فى الزيادة المتتالة ليصل مستواه التوزانى بعد ٦ سنوات إلا أنه يتقلب بعدها بشكل طفيف نحو مستواه التوازنى رغم مرور ١٠ سنوات.

وفيما يتعلق بالعلاقة المباشرة بين عدم الاستقرار السياسي ومعدل التضخم، فيوضح الشكل رقم (٩) دوال الإستجابة للصدمات فى حالة حدوث صدمة موجبة لكلاً من المتغيرين. وطبقًا للشكل المذكور، فإن حدوث صدمة فى معدل التضخم لا

يظهر أثرها إلا بشكل طفيف بعد مرور ثلاثة أعوام ويتلاشى أثر الصدمة بعد مرور حوالى ٥ سنوات. وعلى الجانب الأخر، فإن حدوث صدمة موجبة فى مؤشر عدم الاستقرار السياسي يبدأ أثرها فى التلاشى تدريجيا إلا أنها لا تعود إلى مستواها التوازنى إلا بعد مرور ١٠ سنوات.

شكل رقم (٩) العلاقات الديناميكية بين متغيرات النموذج باستخدام دوال الإستجابة للصدمات:

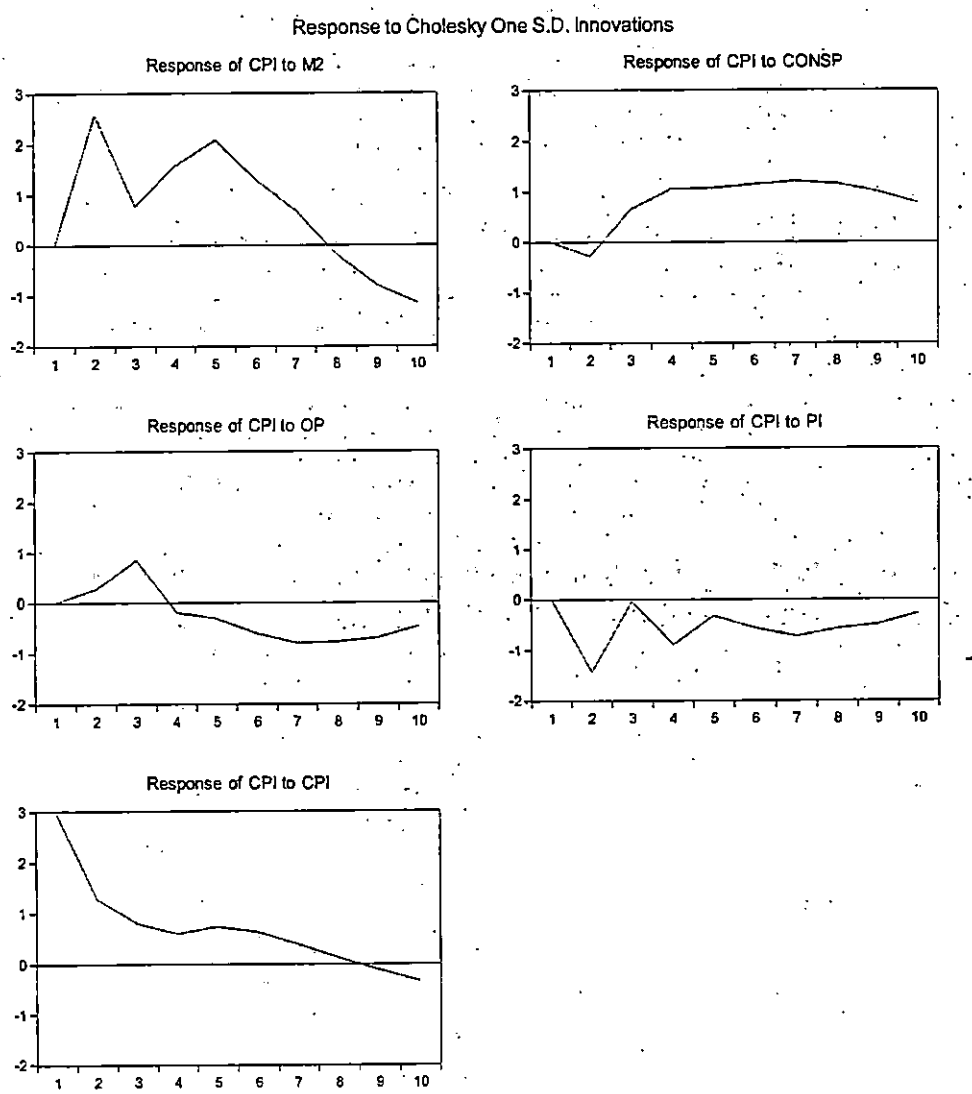

خامساً: خاتمة:

فيما يتعلق بقياس العلاقة المباشرة والتبادلية بين عدم الاستقرار السياسي والتضخم فى مصر، فقد قامت الدراسة باستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR)والذي يعد نموذجاً ديناميكياً حيث يظهر فيه المتغير التابع بصورة مبطأة إلى جانب المتغيرات المفسرة مما يمكننا من تقدير كيفية تأثير كل متغير في المتغيرات الأخرى. وقد تم استخدام هذا النموذج أيضاً بغرض تحديد أهم القنوات غير المباشرة لإنتقال أثار عدم الاستقرار السياسي إلى التضخم، حيث تم استخدام ثلاثة متغيرات تتمثل في كل من الإنفاق الاستهلاكى الحكومى، المعروض النقدى (M2)، صافى الميزان التجارى.

وخلصت الدراسة إلى أن عدم توفر الاستقرار السياسي يؤثر سلباً على التضخم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أى أن الأثر الكلى لعدم الاستقرار السياسي على التضخم ينقسم لجزأين الأول هو الأثر المباشر، بينما يتمثل الجزء الثانى فى الأثر غير المباشر من خلال أثر عدم الاستقرار السياسي على عدة قنوات يُطلق عليها قنوات الانتقال، وفيما يلي ملخص لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أ- نتائج الدراسة:

ارتفع مؤشر المخاطر السياسية خلال ما مرت به مصر من أحداث فرضت عليها حالة من عدم الاستقرار السياسي والعديد من حالات اغتيال أحد كبار المسئولين، وكان أبرزها اغتيال الرئيس السادات، وأحداث الأمن المركزى، وأغتيل رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب، وحادث الأقصر، وعديد من العمليات الإرهابية التي أثرت سلبًا على المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل عام ومعدل التضخم بشكل خاص، والتى ترتب عليها فرض حالة الطوارئ لفترة زادت عن الثلاثين عامًا. وبالرغم من الأحداث السابقة تظل الفترة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٥ من الفترات التي شهدتها مصر عدم استقرار سياسى بجانب عديد من الدول العربية.

أدى سوء الأداء الاقتصادى والتراجع الحاد لجميع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وكذلك زيادة الضغوط الاجتماعية وعدم الرضا الاجتماعى – نتيجة زيادة معدلات

البطالة والفقر- إلى تدنى الظروف الاجتماعية والاقتصادية وهو ما ساهم بدوره في زيادة مؤشر عدم الاستقرار السياسي.

شهدت مصر خلال الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٥ تصاعد ظاهرة التوترات الدينية، خاصة فى عام ٢٠١٣ والذى شهد بعض الإعتداءات على دور العبادة كما شهدت مصر أيضاً حالة غير مسبوقة من العنف السياسي والإرهاب والاضطرابات المدنية وهو ما انعكس على مؤشر عدم الإستقرار السياسي.

شهدت مصر تحسناً طفيفاً أيضاً فى يناير ٢٠١٥، حيث حققت الحد الأدنى من ثانى أسوأ فئات الاستقرار السياسي ٥٠-٥٩,٩ نقطة، حيث بلغ المؤشر السابق بالنسبة لمصر ٥٠ نقطة. وتعكس الأرقام السابقة واقعاً فيما يتعلق بالاستقرار السياسي إجمالاً وما له من تأثير كبير على النمو الاقتصادى حيث انخفض معدل النمو الاقتصادى من ٥,١٪ لعام ٢٠١٠ إلى ١,٧٪ لعام ٢٠١١، رغم مرور ما يقرب من ٦ سنوات على الثورة، إلا أن معدل النمو الاقتصادى لم يصل بعد إلى سابق عهده.

يعد الإنفاق الحكومى الإستهلاكى ومعدل التغير فى المعروض النقدى كنتيجة لعدم الأستقرار السياسي من أهم الأسباب الرئيسية وراء أرتفاع معدل التضخم في الأجل القصير خلال فترة الدراسة، كما ان الزيادة فى معدل الإنفاق الحكومى غير المخصص للتنمية، يؤدى إلى إنخفاض طفيف فى معدل التضخم ليبلغ أقل قيمة له بعد مرور ثلاثة أعوام ليبدأ في التزايد الجامح بعد مرور خمسة أعوام.

تتمثل أهم المتغيرات التي تساهم في تغير معدل التضخم في الأجل الطويل في كل من معدل التضخم نفسه حيث بلغت قيمة مساهمته ٢٥,٣٪ من التغيرات التي تحدث فيه بعد مرور ٥ سنوات، بينما ساهم كل من الانفاق الاستهلاكى الحكومى وصافى المعاملات الجارية ٢٣,٤٪ و١٦,١٪ من تغيرات معدل التضخم خلال نفس الفترة.

ساهمت التقلبات السياسية فى نحو ١٠٪ من التغيرات التي تحدث فى معدل التضخم في الأجل الطويل. وتشير هذه النتائج إلى أن عدم الاستقرار السياسي يلعب دورًا هامًا فى التأثير على معدل التضخم من خلال القنوات غير المباشرة بالمقارنة بالأثر المباشر حيث ساهمت تلك القنوات بنحو ٦٩٪ من التغيرات التي شهدها معدل التضخم خلال الأجل الطويل.

وفيما يتعلق بالمتغيرات المؤثرة على عدم الإستقرار السياسي في الأجل الطويل، فيتناقص أثر كل من معدل التضخم وعدم الاستقرار السياسي فى التأثير على المتغير الأخير حيث إنه بعد مرور خمس سنوات كاملة يكون تأثير هذين المتغيرين ١٠,٦٪ و٥٠,٣٪ على التوالى. وعلى الرغم من ذلك الإنخفاض في التأثير إلا أن كلا المتغيرين يساهمان نحو ٦٠٪ من تقلبات مؤشر عدم الإستقرار السياسي. فى الوقت نفسه يتزايد تأثير المتغيرات الأخرى لتصبح ٩,٨٪، و٩,٥٪ و٢,٩٪.

ب- التوصيات:

ضرورة قيام الحكومة بتحسين جودة البيروقراطية، حيث تعانى مصر من ضعف شديد فيما يتعلق بالمؤسسات الحكومية بالإضافة لغياب الرؤية، الأمر الذي أدى إلى تغيير كبير فى السياسات الحكومية مع تعاقب الحكومات المختلفة وهو ما أدى إلى ارتفاع مؤشر عدم الإستقرار السياسي.

العمل على تبنى الخطط الاستراتيجية والتى من شأنها تحقيق الاستقرار الحكومى حيث بلغ متوسط النقاط المحققة ٧ من أصل ١٢ نقطة وبنسبة ٥٨,٣٪، وذلك نظرًا لعدم قدرة الحكومة على البقاء فى السلطة فترة طويلة، وانعكس ذلك فى زيادة معدل التغييرات الوزارية خاصة بعد يناير ٢٠١١ نتيجة الضغوط المجتمعية، كذلك عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تنفيذ برامجها المعلنة بفعل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها مصر كما تمت الإشارة إليه سابقًا.

الاهتمام بدراسة الأسباب الحقيقية للإنفاق الحكومى الاستهلاكى ومحاولة ترشيده نظراً لدوره فى نقل الأثر السلبى لعدم الاستقرار السياسي إلى معدل التضخم.

الدراسة الدقيقة لأسباب زيادة مؤشر عدم الاستقرار السياسي والتى يعتبرها البعض سبباً ونتيجة لها ومن أهمها العدالة الاجتماعية، التفاوت فى توزيع الدخل، ضمان التداول السلمى للسلطة، احترام القوانين وأحكام القضاء وغيرها.

العمل على تطبيق القانون وإعمال النظام لتقليل حدة هذا المؤشر الفرعي حيث إن مصر تعتبر دولة من دول المخاطر المرتفعة، فيما يتعلق بهذا الشأن مما يستدعي اتخاذ المزيد من الإجراءات التي تكفل احترام القوانين من كافة أطياف المجتمع ومواجهة ارتفاع معدل الجريمة وأى محاولة للخروج عن القانون.

أما بالنسبة للدراسات الأكاديمية المستقبلية، فيمكن للباحثين الاهتمام بظاهرة عدم الاستقرار السياسي على قطاعات بعينها كقطاع السياحة. ويمكن أيضاً القيام بدراسات تتناول بشكل عميق أثر عدم الاستقرار السياسي على المتغيرات المستخدمة للتعبير عن قنوات انتقال أثر عدم الإستقرار السياسي على النمو الإقتصادي كل على حدة، وأخيراً يمكن تناول قنوات جديدة يمكن من خلالها انتقال أثر عدم الاستقرار السياسي للنمو ومنها على سبيل المثال تفاوت توزيع الدخل، الديموقراطية، انتشار المنظمات والأعمال الارهابية.

ملحق الجداول:

جدول رقم (م١) مكونات التباين لمتغيرات النموذج:

Variance Decomposition of CPI:						
PI	OP	CONSP	M2	CPI	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	2.944260	1
10.80918	0.392395	0.402933	34.69342	53.70208	4.380786	2
9.626691	3.713414	2.297532	33.62549	50.73687	4.643701	3
10.88139	3.165280	6.132736	36.90959	42.91100	5.132610	4
9.130622	2.859076	8.468188	43.13499	36.40713	5.705231	5
8.993252	3.575764	11.09221	42.88531	33.45347	6.050601	6
9.590264	4.865298	13.82256	40.60659	31.11529	6.312711	7
9.864842	6.028283	16.21660	38.45078	29.43949	6.493667	8
9.888166	6.800554	17.59082	37.82443	27.89603	6.674752	9
9.559463	6.953432	17.98340	38.74372	26.75998	6.846483	10
Variance Decomposition of M2:						
PI	OP	CONSP	M2	CPI	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	92.03733	7.962670	6.178630	1
0.272586	0.036651	0.255252	90.87357	8.561938	6.859038	2
2.610767	1.701979	2.584484	84.16121	8.941564	7.383252	3
3.433442	3.437521	4.758070	79.52605	8.844913	7.686482	4
4.144853	4.966783	6.585811	75.73020	8.572357	7.901619	5
4.805486	5.795121	7.601084	73.69175	8.106563	8.127709	6
4.677854	5.731591	7.896453	73.82240	7.871703	8.367334	7
4.459445	5.481490	7.791213	74.29839	7.969462	8.575967	8
4.406543	5.352499	7.615918	74.33002	8.295020	8.700400	9
4.570434	5.385652	7.497810	73.93094	8.615165	8.768663	10
Variance Decomposition of CONSP:						
PI	OP	CONSP	M2	CPI	S.E.	Period
0.000000	0.000000	86.12643	12.43322	1.440344	0.566857	1
2.210008	2.442819	74.51994	8.601246	12.22599	0.841408	2
5.249902	4.160010	70.97655	7.839232	11.77431	0.999778	3
5.373090	5.422103	66.97114	8.043609	14.19005	1.105241	4
5.801618	5.313971	59.78586	12.60267	16.49588	1.225399	5
5.780958	5.133052	52.45649	18.08813	18.54137	1.341836	6
6.284740	4.687858	46.33724	22.65463	20.03553	1.440774	7
6.911774	4.198454	41.38035	26.41799	21.09143	1.526900	8
7.640105	3.860543	37.91725	28.67650	21.90561	1.595190	9
8.499240	3.726658	35.72460	29.60262	22.44688	1.646442	10
Variance Decomposition of OP:						
PI	OP	CONSP	M2	CPI	S.E.	Period
0.000000	57.63549	16.75120	6.813284	18.80003	2.214626	1

0.352120	60.62261	12.48970	5.440804	21.09477	2.672613	2
0.589175	36.35240	7.949941	43.21749	11.89100	3.565803	3
0.374110	21.83740	5.601373	61.47974	10.70738	4.604585	4
1.309063	16.82831	4.409891	65.54084	11.91189	5.292208	5
3.044296	15.79947	3.962705	63.86166	13.33187	5.598558	6
5.166589	15.99333	3.937016	60.70116	14.20190	5.760834	7
6.760632	16.12264	4.001526	58.69232	14.42288	5.870111	8
7.583752	15.88282	4.015630	58.31670	14.20110	5.957447	9
7.846840	15.56699	3.986665	58.67795	13.92155	6.019971	10
Variance Decomposition of PI:						
PI	OP	CONSP	M2	CPI	S.E.	Period
82.43822	2.155254	9.316888	0.944210	5.145424	0.049823	1
78.42003	1.870497	11.10136	4.111544	4.496563	0.055850	2
74.77369	2.314757	12.53539	4.289661	6.086501	0.058146	3
71.00063	3.372229	10.98467	7.397613	7.244857	0.062769	4
70.14287	3.300212	10.75024	7.427083	8.379597	0.063754	5
70.16128	3.343622	10.59592	7.206286	8.692898	0.064904	6
70.02951	3.332524	10.58317	7.123474	8.931323	0.065451	7
69.89365	3.311485	10.60265	7.064628	9.127591	0.065729	8
69.76571	3.292115	10.61850	7.084594	9.239086	0.065969	9
69.58862	3.276286	10.66058	7.171136	9.303376	0.066131	10
Cholesky Ordering: CPI M2 CONSP OP PI						

جدول رقم (م٢) مخرجات متجه الانحدار الذاتى

Vector Autoregression Estimates
Date: 04/13/18 Time: 21:35
Sample (adjusted): 1984 2017
Included observations: 33 after adjustments

	PI	OP	CONSP	M2	CPI
CPI(-1(	0.003943	0.096233-	0.092279-	0.110888	0.117293
	(0.00289)	(0.12856)	(0.03291)	(0.35867)	(0.17091)
	[1.36336]	[0.74855-]	[2.80430-]	[0.30916]	[0.68627]
CPI(-2(	0.004633-	0.044416	0.016876	0.100012-	0.337644
	(0.00228)	(0.10139)	(0.02595)	(0.28288)	(0.13480)
	[2.03099-]	[0.43806]	[0.65024]	[0.35355-]	[2.50479]
M2(-1(	0.002440-	0.137659	0.005919-	0.495866	0.459412
	(0.00258)	(0.11468)	(0.02935)	(0.31994)	(0.15246)
	[0.94580-]	[1.20038]	[0.20165-]	[1.54985]	[3.01331]
M2(-2(	0.000946	0.275511	0.058103	0.017934	0.155794-
	(0.00261)	(0.11609)	(0.02971)	(0.32387)	(0.15433)
	[0.36218]	[2.37333]	[1.95543]	[0.05537]	[1.00947-]
CONSP(-1(	0.008666-	0.676579	0.876463	0.962804	0.929125-
	(0.01956)	(0.86947)	(0.22255)	(2.42574)	(1.15592)
	[0.44304-]	[0.77815]	[3.93829]	[0.39691]	[0.80380-]
CONSP(-2(	0.009974	1.344643-	0.021407-	0.537741-	2.084755
	(0.01869)	(0.83058)	(0.21260)	(2.31725)	(1.10422)
	[0.53376]	[1.61892-]	[0.10069-]	[0.23206-]	[1.88798]
OP(-1(	0.000614-	0.744532	0.090247-	0.043663	0.301730
	(0.00350)	(0.15559)	(0.03983)	(0.43410)	(0.20686)
	[0.17530-]	[4.78508]	[2.26604-]	[0.10058]	[1.45864]
OP(-2(	0.000646	0.172445-	0.064941	0.453984-	0.126802
	(0.00359)	(0.15948)	(0.04082)	(0.44495)	(0.21203)
	[0.18015]	[1.08127-]	[1.59084]	[1.02030-]	[0.59804]
PI(-1(	0.441929	3.505775-	2.765070	7.916206	31.83835-
	(0.20806)	(9.24802)	(2.36713)	(25.8012)	(12.2949)
	[2.12408]	[0.37908-]	[1.16811]	[0.30681]	[2.58956-]
PI(-2(	0.171494	3.066215	2.610690-	31.55768-	16.94563
	(0.20635)	(9.17218)	(2.34772)	(25.5896)	(12.1941)
	[0.83108]	[0.33430]	[1.11201-]	[1.23322-]	[1.38966]
C	0.218059	2.850670	1.547349	15.48432	5.116863-
	(0.11370)	(5.05388)	(1.29360)	(14.0999)	(6.71894)
	[1.91785]	[0.56406]	[1.19616]	[1.09818]	[0.76156-]
R-squared	0.441316	0.761782	0.939041	0.394629	0.831938
Adj. R-squared	0.187369	0.653502	0.911332	0.119460	0.755546
Sum sq. resids	0.054612	107.9005	7.069194	839.8602	190.7107
S.E. equation	0.049823	2.214626	0.566857	6.178630	2.944260
F-statistic	1.737828	7.035253	33.88964	1.434134	10.89040
Log likelihood	58.84113	66.37256-	21.40241-	100.2310-	75.77009-
Akaike AIC	2.899462-	4.689246	1.963783	6.741272	5.258794
Schwarz SC	2.400626-	5.188082	2.462619	7.240108	5.757629
Mean dependent	0.537879	0.224329-	12.13899	15.84006	11.03269
S.D. dependent	0.055270	3.762269	1.903662	6.584422	5.954944

شكل رقم (م٣) يوضح رسم ابواقى لمتغيرات النموذج :

CPI Residuals

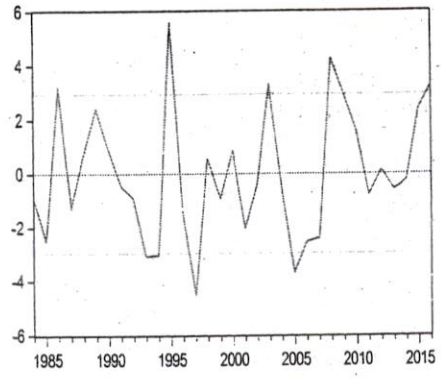

M2 Residuals

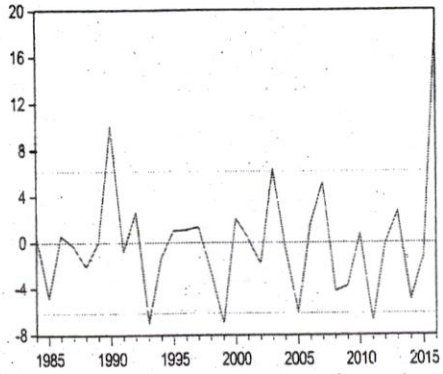

CONSP Residuals

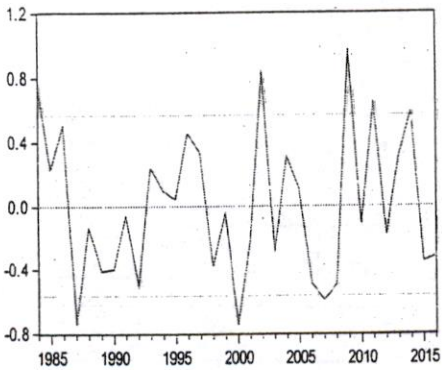

OP Residuals

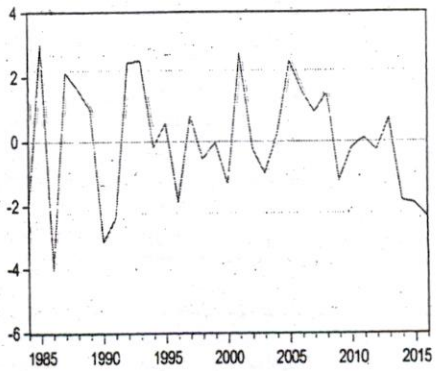

PI Residuals

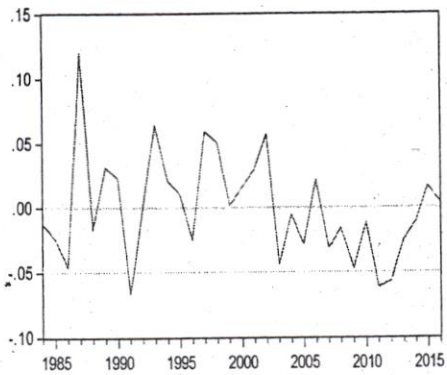

المراجع

اولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

محمد، ايمان فؤاد (٢٠١٨)، آليات وأدوات السياسة النقدية في استهداف التضخم، دارة النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر

الدراسات والدوريات:

أبو العيون، محمود (٢٠٠٣)، تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، البنك المركزى المصرى.

بسيونى، محمد سعيد (٢٠٠٢)، محددات الاستثمار فى مصر فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٧، كلية التجارة، بورسعيد، رسالة دكتوراه، جامعة قناة السويس.

فتحي، احمد (٢٠١٠)، سياسات تحفيز الطلب على العمل فى الإقتصاد المصرى، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها.

محمد، فرج عبدالله (٢٠١٨)، العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادى فى مصر، رسالة ماجستير، دار المنظومة، بنك المعرفة، القاهرة.

محمود، علاء (٢٠١٥)، تأثير التحول الديمقراطى على عدم الاستقرار السياسي فى مصر وبولندا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

التقارير:

تقرير البنك الدولى، تقرير التنمية فى العالم، ٢٠١٧، إنهاء الفقر، تسريع وتيرة النمو الاقتصادى المستدام.

تقرير وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى، سنوات مختلفة.

تقرير البنك المركزى المصرى، سنوات مختلفة.

تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، سنوات مختلفة.

تقرير التنافسية العالمية،٢٠١٣.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

Books:

Abeyasinghe, R., 2004. Democracy, Political Stability, And Developing Country Growth: Theory And Evidence. Democracy, Political Stability, And Developing Country Growth.

Kheir-El-Din, Hanaa, and Tarek Abdelfattah Moursi. "Sources of economic growth and technical progress in Egypt: An aggregate perspective." Contributions to Economic Analysis (2008).

B: Periodicals:

Abdelkader, Hossam Eldin. "Political Instability, Uncertainty, Democracy, and Economic Growth in Egypt." Economic Research Forum Working Papers. No. .2015 .953.

AFDB (African Development Bank) (2013a). 'At the Center of Africa's Transformation: Strategy for 2022-2013'. Abidjan: AFDB.

AFDB (African Development Bank) (2013b) "African Economic Outlook 2013: Structural Transformation and Natural Resources in Africa'. Tunis: AfDB..

Aisen, A. and Veiga, F.J., 2013. How Does Political Instability Affect Economic Growth?. European Journal of Political Economy.

Alesina, A. and Perotti, R., 1996. Income Distribution, Political Instability, And Investment. European Economic Review.

Al-Mashat, Rania A.(2003) Financial Sector Development and Economic Growth in Egypt 1999-1960, International Monetary Fund, Research Project on Explaining growth: country studies, global Development network..

Aly, Doaa, Jon Simon, and Khaled Hussainey. "Determinants of corporate internet reporting: evidence from Egypt." Managerial Auditing Journal 25.2 .(2010)

Ari, A. & Francisco, V. (2006), "Does Political Instability Lead To Higher Inflation? A Panel Data Analysis." Journal of Money, Credit and Banking 5)38).

Asteriou, D. and Price, S, 2001. Political Instability And Economic Growth: UK Time Series Evidence. Scottish Journal of Political Economy,48.

Baldacci, E., Clements, B., Gupta, S. and Cui, Q., 2008. Social Spending, Human Capital, And Growth In Developing Countries. World development,8)36).

Barro, R.J. and Lee, J.W., 1994, June. Sources Of Economic Growth. Incarnegie-Rochester Conference Series On Public Policy , North-Holland.

Berthélemy, J.C., Kauffmann, C., Renard, L. and Wegner, L., 2002. Political Instability, Political Regimes And Economic Performance In African Countries. Unpublished Paper Prepared For African Development Bank, African Economic Outlook.

Bildirici, M., 2004. Political Instability And Growth: An Econometric Analysis Of Turkey, Mexico, Argentina And Brazil, 2004-1985. Applied Econometrics and International Development, 4)4)..

Campos, N.F. and Karanasos, M.G., 2008. Growth, Volatility And Political Instability: Non-Linear Time-Series Evidence For Argentina, 2000–1896. Economics Letters.

Campos, N.F. and Nugent, J.B., 1999. Who Is Afraid Of Political Instability. University Of Southern California. mimeo.

Campos, Nauro F., and Jeffrey B. Nugent. "Development performance and the institutions of governance: evidence from East Asia and Latin America." World Development 1999) 27.3).

Carmignani, F., 2003. Political Instability, Uncertainty And Economics. Journal Of Economic Surveys, 1)17).

Choy, Looi Theam. "A Study of Political Stability in Malaysia: A Study About National Civilian Perception." IOSR Journal of Humanities and Social Science 2013) 8.4).

Dang, Giang, and L. Sui Pheng. Infrastructure investments in developing economies. Springer, Singapore, 2015

De Haan, J. and Siermann, C.L., 1996. Political Instability, Freedom, And Economic Growth: Some Further Evidence. Economic Development And Cultural Change.

Dimitraki, O., 2010. Political Instability And Economic Growth In Western Europe: A Causality Analysis For 55 Years. Brunel university, West Lodon, UK.

Feng, Y., 1997. Democracy, Political Stability And Economic Growth. British Journal of Political Science, 03)27).

Fosu, A.K., 1992. Political Instability And Economic Growth: Evidence From Sub-Saharan Africa. Economic Development And Cultural Change, 4)40).

Fosu, A.K., 2001. Political Instability And Economic Growth In Developing Economies: some specification empirics. Economics Letters, 2)70).

Fosu, A.K., 2002. Political Instability And Economic Growth: Implications Of Coup Events In Sub-Saharan Africa. American Journal of Economics and Sociology.

Ghura, D. and Mercereau, B., 2004. Political Instability And Growth: The Central African Republic, International Monetary Fund.

Giskemo, G.G., 2008. Exploring The Relationship Between Socio-Economic Inequality, Political Instability And Economic Growth: Why do we know so little?.

Guillaumont, P., Jeanneney, S.G. and Brun, J.F., 1999. How Instability Lowers African Growth. Journal Of African Economies, 1)8).

Gujarati, Damodar N., and Dawn C. Porter. "Basic Econometrics. 4th." (2003).

Gupta, S., Verhoeven, M. and Tiongson, E.R., 2002. The Effectiveness Of Government Spending On Education And Health Care In Developing And Transition Economies. European Journal Of Political Economy.

Gyimah-Brempong, K. and Traynor, T.L., 1999. Political Instability, Investment And Economic Growth In Sub-Saharan Africa. Journal Of African Economies.

Haber, S., Maurer, N. and Razo, A., 2003. The Politics Of Property Rights: Political Instability, Credible Commitments, And Economic Growth In Mexico, 1929-1876. Cambridge University Press.

Jaouadi, S., Arfaoui, L. and Ziedi, A., 2013. Political Instability And Growth: Case Of The Developing Countries. International Journal of Social Science Research, 1)2).

Kamaly, Ahmed. "Economic Growth Before and After Reform: The Case of Egypt, 2002-1973." International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies 2006) 3.2).

Koirala, B., R. P. Gyanwaly, and S. Shrestha. "The Relationship Between Political Instability and Economic Growth in Nepal (2003-1975)'." New Delhi: South Asia Network of Economic Research Institutes (SANEI) (2005)

Korotayev, A. and Zinkina, J.V., 2011. Egyptian Revolution: A Demographic - Structural Analysis. Entelequia: revistainterdisciplinar.

Korotayev, A.V. and Tsirel, S.V., 2010. A spectral analysis of world GDP dynamics: Kondratieff waves, Kuznets swings, Juglar and Kitchin cycles in global economic development, and the 2009–2008 economic crisis. Structure and Dynamics, 1)4).

Kuznets, Simon. Economic development, the family, and income distribution: selected essays. Cambridge University Press, 2002

Masry, Mohamed. "The role of political stability in achieving economic development." Journal of Economics and Sustainable Development 2015) 6.

Mauro, 1997. The Effect Of Corruption On Growth, Investment And Government Expenditure: A Cross Country Analysis. Corruption And Global Economy.

McGowan, and Johnson, T.H., 1984. African Military Coups D'etat And Underdevelopment: A Quantitative Historical Analysis. The Journal of Modern African Studies, 04)22).

Oppenheimer, J.A., 1992. The Economics Of Political Violence: The Effect Of Political Instability On Economic Growth. By Dipak K. Gupta. New York: Praeger, 1989. American Political Science Review, 01)86).

Paldam, Martin. "Does economic growth lead to political stability?." The Political Dimension of Economic Growth. Palgrave Macmillan, London, 1998.

Perotti, R., 1996. Growth, Income Distribution, And Democracy: what the data say. Journal of Economic growth, 2)1).

Polachek, S.W. and Sevastianova, D., 2012. Does Conflict Disrupt Growth? Evidence Of The Relationship Between Political Instability And National Economic performance. The Journal of International Trade & Economic Development, 3)21).

PRS Group, 2015. International Country Risk Guide Researchers Dataset. Electronic Media.

Qureshi, M.N., Ali, K. and Khan, I.R., 2010. Political Instability And Economic Development: Pakistan Time-Series Analysis. International Research Journal Of Finance And Economics.

Ra, S. and Singh, B., 2005. Measuring The Economic Costs Of Conflict: The Effect Of Declining Development Expenditures On Nepal's Economic Growth. Asian Development Bank, Nepal Resident Mission.

Ra, Sungsup. "Nepal Macroeconometric Model." (.(2005

Rostow, Walt Whitman. The stages of economic growth: A non-communist manifesto. Cambridge university press, .1990

Sala-i-Martin, 1997. I Just. Ran Two Million Regressions. The American Economic Review.

Schneider, F. and Frey, B.S., 1985. Economic And Political Determinants Of Foreign Direct Investment. World development, 2)13).

Sharma, K., 2004. Economic Policy And Civil War In Nepal. Faculty Of Commerce, Charles Sturt University.

Sharma, K.K. and Subedi, B.P., Insurgency And Its Predictors: The Nepalese Experience.

Tesfaye A., Gebremedhin, and Astghik Mavisakalyan. "Immigration and political instability." Kyklos 2013) 66.3).

Younis, M., Lin, Sharahili, Y. and Selvarathinam, S., 2008. Political Stability And Economic Growth In Asia. American Journal Of Applied Sciences,3)5).

Zureiqat, H.M., 2005. Political Instability And Economic Performance: a panel data analysis.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

البنك الدولى. http://www.albankaldawli.org

البنك المركزى المصرى. http://www.cbe.org.eg

الدليل الدولى للمخاطر الدولية. https://www.prsgroup.com

بنك المعرفة المصرى. http://www.ekb.eg

صندوق النقد الدولى. http://www.imf.org

وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى. http://www.mpmar.gov.eg

The Relation between Political Stability and Inflation Rate in Egypt

:Prepared BY

Dr. Ali Abdel Raouf Abdel Aati Mahmoud

Economics teacher at the Institute of Higher Economics October

The study aimed at analyzing and measuring the reciprocal relationship between political instability and inflation rate in Egypt during the period (1982 - 2017). In addition, the study analyzed the situation of political stability in Egypt during the period indicated to determine the most important factors that contributed to the high degree of political instability as well as to clarify the most important requirements for achieving this stability.

With regard to measuring the relationship between political instability and inflation rate, the study used the self-regression model and applied both the shock response function and the analysis of the components of the variance to evaluate the direct relationship between the two variables, as well as the main channels that contribute to the movement of political instability to the rate of inflation. The main channels included in the model are M2, government consumption expenditure and net trade balance.

Keywords: Political instability - inflation rate - Autoregressive Model.

JEL Classification: D72, O40, O47, C220, O55.